الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع

دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين بشرق البلاد

– قسنطينة – EPE/TVE

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب:
➢ مخلوفي عبد الهادي

الأستاذ المشرف:
➢ د/ شنشونة محمد

رقم التسجيل:	...../2016
تاريخ الإيداع	.....

المـوسم الجـامعي:2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

"و من أهل الكتاب من إن
تأمنه بقنطار يؤده إليك
و منهم من إن تأمنه بدينار
لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه
قائما ذلك بأنهم قالوا
ليس علينا في الأميين سبيل
و يقولون على الله الكذب
و هم يعلمون"

الآية (75) آل عمران

شكر وعرفان

الحمد لله...الحمد لله عز وجل على عونه لنا ونشكره على فضله
فهو المعان والمستعان وهو الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل واتمامه
ونتقدم بالشكر الجزيل مصداقا لقوله تعالى
"و لئن شكرتم لأزيدنكم"

إلى الأستاذ الفاضل *محمد شنشونة*
الذي تكرم بقبوله الإشراف على بحثنا هذا وتوجيهنا ومتابعة عملنا برأيه
السديد ونصائحه القيمة وفقه الله

كما لاننسى التقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل
للذين قدموا لنا المساعدة في المؤسسة الوطنية لنقل المسافرين محل التربص
و على رأسهم* عمار قيدوني * عبد العزيز * مليكة *

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد
فشكرا جزيلا

الإهـــداء

يعود الفضل في إتمام هذا العمل المتواضع لله سبحانه و تعالى و بعده أهديه:

إلى الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم

"و إنك لعلى خلق عظيم" سورة القلم الآية 4

إلى أغلى إنسانين في الوجود إلى من رضاهما أغلى ما أرجو **"والدتي ووالدي"** إلى من قال فيهما الرحمان :

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى زوجتي و كل عائلة بوزيـدة و مغـزي

إلى أعزائي و أحبتي

إخواني و أختي : لطفي ، عبدو ، لزهر ، رزيق ، لؤي ، لينـا

إلى كل من العائلتين مخلـوفي و بورافـعي كبيرا و صغيرا .

إلى كل زملاء و زميلات العمل : **مصطفى ، موساوي ، عصام ، عادل ، فاتح ،براهيم ، عمي السعيد، عبد الكريم ، فوزي ، وفاء ، رقية ، هاجر ، صورية ، فوزية ،....**

إلى أعز أصدقائي **محمد ، لحسن ، حيدر ، سالم ، إلياس ، بيرو ، أسامة ، باسط،**

إلى كل زملاء الدراسة وخاصة " **حسام الدين ، صلاح ، باهي ، فريد ،فتحي ،**

إلى كل من تسعهم ذاكرتي و لا تسعهم مذكرتي

فهرس المحتويات

المقدمــة	V-I
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي	A
تمهيــد	01
المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق	15-02
المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق	02
المطلب الثاني: تعريف التدقيق	05-03
المطلب الثالث: أهداف و أهمية التدقيق	10-06
المطلب الرابع : أنواع التدقيق	15-10
المبحث الثاني : معايير و مبادئ التدقيق	26-16
المطلب الأول : فروض التدقيق	18-16
المطلب الثاني: مبادئ التدقيق	20-18
المطلب الثالث: معايير التدقيق	25-20
المطلب الرابع: حقوق و واجبات المدقق	26
المبحث الثالث : الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق	42-27
المطلب الأول : قبول المهمة و التخطيط لعملية التدقيق	31-27
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	34-31

المطلب الثالث: أدلة الإثبات و الملف الجاري	38-35
المطلب الرابع: تقرير مدقق الحسابات	41-38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	B
تمهيد الفصل	43
المبحث الأول : ماهية الأداء	44
المطلب الأول: تعريف الأداء	46-44
المطلب الثاني: أنواع الأداء	51-47
المطلب الثالث: مجالات الأداء	52-51
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	53
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	54-53
المطلب الثاني: الأهداف المالية و مصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية	57-54
المطلب الثالث: معايير و مؤشرات الأداء المالي	67-58
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	68
المطلب الأول : دور التدقيق المحاسبي في إكتشاف الفساد المالي و الحد منه	68
المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في إتخاذ القرارات	68
المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر	69
خلاصة الفصل	70

الفصل الثالث : الإطار التطبيقي في المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين بشرق البلاد EPE/TVE	C
تمهيد الفصل	71
المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة	72
المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة	72
المطلب الثاني : أهداف المديرية العامة للمؤسسة	73
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	76-73
المبحث الثاني : طريقة التدقيق المحاسبي و الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE	77
المطلب الأول : كيفية التدقيق المحاسبي في المؤسسة	78-77
المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في المؤسسة	87-79
المطلب الثالث:نتائج الدراسة في المؤسسة (إيجابيات – سلبيات)	88
المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE	89
المطلب الأول : تدقيق الميزانية المالية	93-89
المطلب الثاني: تدقيق المؤشرات المالية	96-93
المطلب الثالث: تحليل و تفسير نتائج الدراسة	98-97
الخاتمـــــــة	100-99
الملاحق	102-101
قائمة المراجـع	106-103

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي	7-6
02	التمييز بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	16-15
03	تطور العمال و رقم الأعمال	76
04	عدد الحافلات بالوحدات	76
05	الميزانية المالية المفصلة للأصول المؤسسة	79
06	الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة	80
07	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	81
08	الميزانية المالية المختصرة 2014-2015	82
09	مؤشرات التوازن المالي	83
10	النسب المالية * السيولة *	85-84
11	النسب المالية * النشاط *	85
12	النسب المالية * المديونية *	86
13	النسب المالية * الربحية *	87
14	تدقيق نسبة السيولة العامة	95
15	تدقيق نسبة هامش الربح الإجمالي	96

قائمة الأشكال

الرقـم	عنـوان الشكـــل	الصفحة
01	المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق	5
02	مسار التدقيق الخارجي	15
03	أنواع معايير التدقيق المتعارف عليها	25
04	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	32
05	أنواع تقارير التدقيق	42
06	الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية	45
07	مفهوم الأداء	46
08	أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة	49
09	الأداء الداخلي و الخارجي في المؤسسة	51
10	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	75
11	دور االتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	98

ملخـص :

عرف التدقيق المحاسبي خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا فلم يعد تلك العملية المحدودة التي تقتصر على تدقيق القيود المحاسبية والقوائم المالية، بل وصل إلى أبعد من ذلك حيث أصبح اليوم وظيفة لا يستغنى عنها، بإعتباره وظيفة حيوية تقوم عليها جميع أنشطة المؤسسة .

وتهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، وبالضبط في المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد – قسنطينة – حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المدقق الداخلي للمؤسسة و مدير المالية و المحاسبة .

وكان من أهم نتائج الدراسة أن التدقيق المحاسبي بالمؤسسة يتسم بالإستقلالية و الموضوعية التامة و توصلنا أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي ، الأداء المالي .

Resume:

Au cours de ces dernières année l'audit comptabilité s'est énormément évolué ce n'est plus cette opération limitée qui s'occupe des écritures comptable ou des états financiers mais bien plus que ça ; l'audit comptabilité est devenu aujourd'hui une fonction incontournable, comme il est une fonction vitale au sein de l'entreprise.

Le but de notre étude est de savoir quel rôle l'audit comptabilité joue dans l'amélioration de la performance financière au sein de l'entreprise économique en Algérie (Entreprise public économique de transport des voyageurs de l'est –Constantine - lieu de notre étude) Et pour atteindre notre objectif on a mené une séries d'entretiens avec (le directeur des finances et comptabilité, et l'auditeur interne).

Nous avons conclu par les résultats de notre étude que l'audit comptabilité au sein de l'entreprise est caractérisé par l'indépendance, se contribue dans l'amélioration de la performance financière.

Mots clés : l'audit comptabilité, performance financière.

المقدمة

إن عملية التدقيق المحاسبي ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب فقد عرفها الإنسان بشكل بدائي منذ بداية الفرد مزاولة نشاطه لإشباع حاجاته و حاجات غيره ، ففي مطلع القرن التاسع عشر شهد العالم تحولات جذرية خاصة في المجال الإقتصادي مما جعل المؤسسات يتطلعون لمواكبة التطورات الحاصلة منها تنظيمات و مكاتب التدقيق التي أصبحت أساسية و ذات أهمية بالغة ، لذا إضطرت الدول إلى وضع قوانين و تشريعات تنظم هاته المهنة الحساسة .

و الجزائر هي إحدى هاته الدول التي إهتمت به مؤخرا و حاولت إعطائه إطارا قانونيا و تنظيمه أكثر تمثل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين ، حيث عرفت المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ظروفا عسيرة تميزت بضعف مردوديتها و قلة إنتاجها و تراكم ديونها و في كثير من الأحيان عجزها على تأدية دورها الطبيعي المتمثل في خلق الثروة و تحقيق الربح و القدرة على المنافسة في السوق و هو ما يعبر عن ضعف في أدائها المالي بشكل عام.

لذلك تعتبر عملية التدقيق المحاسبي أسلوبا فعالا لكشف و ضبط الإنحرافات بغية تقويمها و من ثم تحسين الأداء المالي في المؤسسات بكافة أبعاده لإنجاز أهداف هذه الأخيرة و المحافظة على أصولها و الإستخدام الأمثل لمواردها و تحقيق أعلى مردودية والحفاظ على سمعتها و مكانتها في السوق و الرفع من قدرتها الإنتاجية ، و إدارة المؤسسة تعتبر المسؤولة عن تحقيق مستوى أداء مالي مرضي فلا بد من وجود طرف يحكم على صحة المعلومات التي تقدمها الإدارة و يبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له و يطلق عليه المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق المحاسبي .

إشكالية البحث

* من خلال ما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

* و للإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي و ماهية أهدافه و أنواعه ؟

2- ماهي فروض و معايير و إجراءات التدقيق المحاسبي ؟

3- ماهية الأداء ، الأداء المالي ، و مفهوم تقييمه ؟

4- كيف يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟

فرضيات البحث

1- يتوقف نجاح عملية التدقيق المحاسبي في إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل المهنيين.

2- إتباع المدقق لمنهجية واضحة و متسلسلة يمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية و المحاسبية بغية إبداء رأيه الفني المحايد بشأنها.

3- تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل .

4- تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق إقتراحات و توصيات و قرارات عملية التدقيق المحاسبي .

أسباب اختيار الموضوع

1- أهمية مهنة التدقيق المحاسبي بالنسبة للمؤسسات .

2- الضعف الذي تعانيه المؤسسات الجزائرية في هذا المجال نظرا لحداثته.

3- توضيح و إبراز الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات و إلزامية التقيد و العمل به و تسهيل الخدمة للمدقق في قيامه بعمله .

4- مطابقة الموضوع مع تخصصنا و الإستفادة منه مستقبلا و خاصة في الجانب المهني .

5- إثراء المكتبة و مواصلة البحث العلمي في هذا المجال و توسيعه .

أهمية الموضوع

*يكسسب البحث أهميته من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة (توازن مالي – سيولة – ربحية) و ذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات لتحقيق أفضل أداء لها و الذي يمكنها من ضمان إستمراريتها و تحقيق أهدافها .

* و تتمثل أهميته كذلك في التعرف على الجانب الميداني لعملية التدقيق المحاسبي من خلال إجراء دراسة بالمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد EPE/TVE و بالتالي إجراء مقارنة بين الجانب النظري و ما مدى تطبيقه في الواقع العملي.

أهداف الموضوع

* إبراز مضمون التدقيق المحاسبي ، معاييره و إجراءاته .

* إبراز حتمية تطبيق المؤسسة للتدقيق المحاسبي إذا أرادت تحسين أدائها المالي و ضمان بقائها على الساحة الإقتصادية .

* التعرف على كيفية القيام بعملية التدقيق المحاسبي في المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد من الناحية النظرية و التطبيقية و مدى تحسين أدائها المالي .

منهج الموضوع

* المنهج الذي تم إتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية و التطبيقية للإجابة على موضوع دراستنا إرادة منا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

* و استخدمنا المنهج التاريخي في إظهار التطور التاريخي للتدقيق و الأداء بشكل عام .

الدراسات السابقة

1–يعقوب ولد الشيخ ، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان ، 2014-2015 .

2–عزوز ميلود ، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الإقتصادية** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2006-2007 .

3– شعباني لطفي ، **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 .

محتوى البحث

ينقسم بحثنا إلى ثلاث فصول ،فصلان نظريان وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة، تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث، والتي جاءت تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أسباب اختيار الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف الموضوع، المنهج المتبع و الدراسات السابقة .

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتدقيق المحاسبي مقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول مفاهيم حول التدقيق و الثاني معايير و مبادئ و فروض التدقيق و المبحث الثالث تطرقنا إلى الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق المحاسبي.

و الفصل الثاني بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مقسم إلى ثلاث مباحث ففي الأول تطرقنا إلى ماهية الأداء و الثاني ماهية الأداء المالي أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى العلاقة بين التدقيق المحاسبي و تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

أما الفصل الثالث و الأخير خصصناه لدراسة الحالة وجاء بعنوان « دراسة حالة للمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد –قسنطينة– » متضمنا بدوره ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول منها لتقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها ، و المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى كيفية التدقيق المحاسبي و واقع الأداء المالي في المؤسسة ، أما المبحث الثالث و الأخير تضمن دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

و كان ختام بحثنا خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها و الإقتراحات و التوصيات المناسبة لضمان نجاح عملية التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية .

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

تمهيد:

إن زيادة حجم الأعمال في المؤسسات وتعدد أوجه نشاطها أدى إلى الإهتمام بمهنة التدقيق ،التي أخذت حيزا كبيرا لمالها من أدوار على عدة مستويات ، فالهدف من التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية و صحة البيانات المحاسبية و المالية المقدمة من طرف المؤسسة و مستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة وذلك للمحافظة على ممتلكات المؤسسة وحساباتها.

يقوم التدقيق على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمعايير والتي تعتبر المرشد لممارسي مهنة التدقيق.

وبهدف توضيح ما سبق وتسليط الضوء على أهم النقاط ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

- **المبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق.**
- **المبحث الثاني: معايير ومبادئ التدقيق.**
- **المبحث الثالث: الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق.**

المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق المحاسبي

يمتلك التدقيق المحاسبي جانب نظري وفير يسمح بإمكانية العمل به في ظل تغييرات البيئة الإقتصادية ،حيث يعتبر ظهوره أمرا حتميا لكبر حجم المؤسسات وتشعب أنشطتها ،الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاّك لتسيير مؤسساتهم في ظل الأخطار التي تواجهها .

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق ،تتمثل في تطوره التاريخي تعريفه ،أهدافه ،وأهميته، ومن ثم التطرق إلى أنواعه .

المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأنه جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل ،الدفع والإحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم ، فإن التدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة.

وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء وبالتالي صحتها، حيث أن كلمة التدقيق "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها يستمع[1].

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة ،خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوقا باشيلبو تحت عنوان **Arithmetica . Geometria. Proprtioni Et Proportionalita summade** سنة 1494 م ، و لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسا بإيطاليا عام 1581م .

حيث تأسست كلية ROXONATI وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة .

---

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ،"**المراجعة وتدقيق الحسابات** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2003، ص6.

وقد كان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني ،حيث أصبحت مهنة التدقيق مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت " جمعية المحاسبين القانونيين " عام 1854م .

وقد جاء قانون الشركات عام 1862م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم ،أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881م ،والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882م (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916م) وألمانيا عام 1896م ،و كذا عام 1902م، وأستراليا عام 1904م، وفنلندا عام 1911م ،وهكذا حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

وتتمتع جميع الدول العربية حاليا بتشريعات منظمة للمهنة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ،مصر ،الإمارات العربية المتحدة ،تونس ،الجزائر ،المغرب .... الخ [1] .

المطلب الثاني : تعريف التدقيق المحاسبي

نظرا لكثرة التعريفات التي تناولت التدقيق نوجز في النقاط الموالية أهم التعاريف التي اتفقت عليها الهيئات المهنية و الأكاديميين وهي:

التعريف الأول :

" هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات " [2].

التعريف الثاني :

" عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة التدقيق على أنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية ،وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ،ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ". [3]

[1] خالد أمين عبد الله ،" **علم تدقيق الحسابات** "،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الرابعة 2007، ص ص18- 20

[2] محمد مصطفى سليمان ،"**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**" ،الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر ،2014، ص14

[3] عبد الفتاح الصحن ،محمد سمير الصبان ،شريفة علي حسن ،"**أسس المراجعة**" ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2004 ص13

التعريف الثالث : وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل من مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل ،استنادا إلى معايير التقييم ،وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم ". [1]

التعريف الرابع : وقد عرف BRAY هذا العلم بأنه " عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر ،ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الإعتماد عليها " [2]

التعريف الخامس : وعرفها Germond , Bonnallt التدقيق على أنه : " اختبار تقني صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقبل يمكنه من إعطاء رأي محايد ومعلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ،وعلى مدى احترام المعايير في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ". [3]

يمكن أن نصف مسار التدقيق من خلال الآتي :

- الفحص.
- التحقيق.
- التقرير .

و سوف نوضحها بشيء من التفصيل فيما يلي :

1- **الفحص** : يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها ،تحليلها وتبويبها ،أي فحص القياس الكمي والنقدي للأحداث الإقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة .

2- **التحقيق** : يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري ،كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة ،نشير إلى أن

---

[1] محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي ،مرجع سابق ،ص10.

[2] رزق أبوزيد الشحنة ،**تدقيق الحسابات** ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2015 ،الأردن ،ص24 .

[3] عزوز ميلود ،**دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،2006، ص6.

الفحص و التحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد ،فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الإقتصادية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

3- **التقرير** : يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها ،نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخير من التدقيق وثمرتها . [1]

شكل رقم (1): المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق

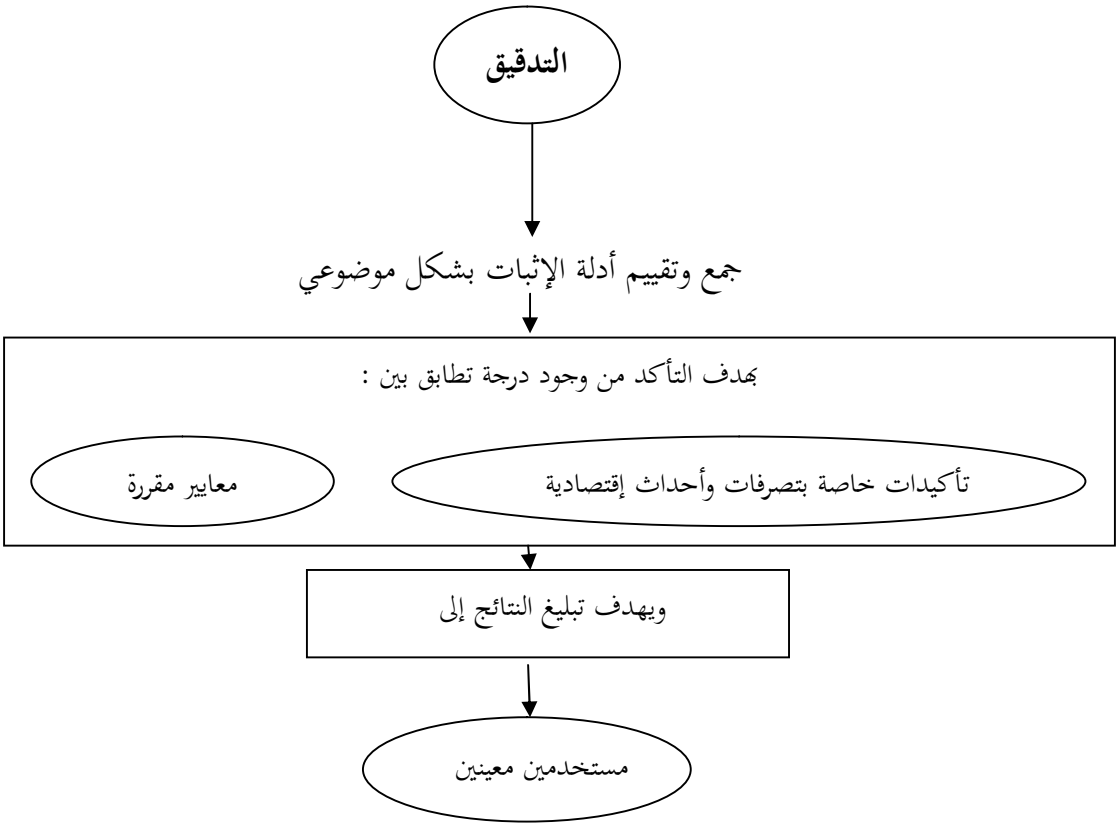

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي ،**التدقيق بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية** ،مصر،2006، ص 20.

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التدقيق المحاسبي

أولا: أهداف التدقيق المحاسبي :

إن المتتبع للتطور التاريخي للتدقيق المحاسبي يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على أهداف التدقيق، فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب ،لكن هذه النظرة

[1] مجلة الباحث ،"**دورية علمية محكمة**" ،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،العدد الأول، 2002، ص 65 .

تغيرت عندما قرر القضاء البريطاني عام 1897م أن إكتشاف الغش والأخطاء لا يعتبر من أهداف التدقيق ،من جهة أخرى كان هدف التدقيق مقتصرا على التأكد من الدقة المحاسبية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات دون إبداء رأي فني محايد ،لكن هذا الهدف أيضا تغير حيث أصبح من واجب المدقق تقديم تقرير يتضمن رأي فني محايد عن نتيجة الفحص للمساهمين والأطراف ذات المصلحة [1] ، وبهدف إعطاء صورة أكثر وضوحا على التطور التاريخي لأهداف التدقيق نورد الجدول الموالي .

الجدول رقم :01 التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي .

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م	-اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500	-اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905-1850	-اكتشاف التلاعب والاختلاس. -اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1933-1905	-تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي . -اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق تفصيلي واختباري	اعتراف مبدئي وسطحي
1940-1933	-تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي. - اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختباري	بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية
1960-1940	- تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي.	تدقيق اختباري	الاهتمام والتركيز على الرقابة الداخلية
1960-إلى يومنا هذا	-إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.	تدقيق اختباري	التركيز على الرقابة الداخلية

المصدر: غسان فلاح المطارنة ،**تدقيق الحسابات المعاصر** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن،2006،ص18

[1] خالد أمين عبد الله ،"**تدقيق الحسابات**" ،الشركة العربية المتحدة للتسويق ،الطبعة الأولى مصر، عام 2014 ،ص8.

بتحليل الجدول السابق يمكن القول أن للتدقيق أهداف عامة وأهداف ميدانية نلخصها كما يلي : [1]

1-**الأهداف العامة:** تتمثل الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي فيما يلي :

- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش لشعور مرتكب الغش بأن ما يقوم به خاضع للرقابة .
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد عن مدى صدقها وعدالتها إستنادا إلى أدلة وبراهين ملائمة وكافية ،وبالتالي خدمة الأطراف ذات المصلحة التي تعتمد على القوائم المالية الختامية للمؤسسة بغرض إتخاذ القرارات ورسم السياسات الإستثمارية .
- اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية .
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية جيد وإمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عنه و أوجه القصور فيه .
- حماية جميع أصول المؤسسة من الإختلاس .

ومؤخرا أصبح التدقيق المحاسبي يهدف إلى ما يلي :

- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الإنحرافات .
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة في ضوء الخطط الموضوعة .
- إكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت .
- المصادقة على الوثائق والتقارير المالية المودعة من طرف الإدارة وإعطائها مصداقية أكبر .

2-**الأهداف الميدانية** : وتتمثل الأهداف الميدانية للتدقيق المحاسبي في :

أ. **عرض القوائم المالية** : يعتبر هدف عرض القوائم المالية الهدف الرئيسي للقيام بعملية التدقيق ،ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على المدقق الحسابات التأكد من كل عناصر القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبشكل ملائم .

[1] بوستة حمزة ،"**دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،عام 2012، ص ص10-11 .

ب. **شرعية وصحة العمليات المالية:** يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات ضرورة قيام المدقق بالتحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة محل التدقيق تعكس جميع التغيرات الحقيقية في موارد وإلتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق منها يتضمن هدفين فرعيين أولها تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر ،ذلك لأن دراسة تقييم نظام رقابة الداخلية يساعد المدقق على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة ،أما الهدف الفرعي الأخر فيتمثل في التأكد من وجود تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية الواقعة خلال الفترة محل التدقيق.

ت. **الملكية** : (**الحقوق والإلتزامات**) : بالرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية المؤسسة للأصول إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر المحاسبية تملكها المؤسسة فعلا ، فعلى سبيل المثال يفحص المدقق صكوك ملكية الأصول وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون ،أما فيما يتعلق بالإلتزامات فيجب على المدقق التحقق من صدق الإلتزامات المسجلة بالدفاتر .

ث. **إستقلال الفترة المالية** : يهدف التدقيق إلى التأكد من أن الإيرادات والمصاريف قد تمّ تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية ،وهذا يتطلّب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة ،وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط الفترة الحالية موضع التدقيق ،ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المتسلسلة خلال السنة مع مطابقتها مع سجلات الفترة، كما يجب على المدقق إعادة حساب قيم معينة كالإهتلاك فضلا عن تحديد كافة الإيرادات والمصروفات المقدمة والمستحقة .

ج. **التقويم والتخصيص** : يهدف التدقيق المحاسبي إلى التحقق من تقييم المؤسسة للأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الإستثمارات أو تقييم المخزونات ،ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية وبإنسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

د. **الوجود أو الحدوث** : أي التأكد من أن جميع أصول وخصوم المؤسسة موجودة بالفعل عند تاريخ إعداد الميزانية العامة ،وأن العمليات المالية المختلفة الظاهرة في القوائم المالية الختامية قد حدثت بالفعل أثناء الفترة محل التدقيق.

هـ–إبداء الرأي الفني المحايد: يهدف التدقيق المحاسبي في المقام الأول إلى إبداء الرأي الفني المحايد بشأن ما إذا كانت القوائم المالية الختامية تعبر بصدق وعدالة في كل البيانات الجوهرية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق الملكية ،ويتحقق هذا الهدف من خلال قيام المدقق بالتأكد من مطابقة إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة مع الإطار المحدد لإعدادها .

ثانيا: أهمية التدقيق المحاسبي :

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية ،إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لإتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ،ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد : [1]

1) **إدارة المؤسسة** : تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا ،وبالتالي فان مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الإعتماد عليها ،كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة .
2) **الملاّك والمساهمين** : إن ظهور شركات المساهمة ذات الإمتداد الإقليمي و إنفصال الإدارة عن الملاّك عزز من أهمية التدقيق ، فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث إختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن .
3) **الدائنين والموردين** : يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ،ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام ،وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة ،ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة .
4) **الزبائن** : إهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الإقتصادية ،وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل ،وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي و أساسي للبضاعة أو المواد الأولية.
5) **العاملين** : إعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال .

[1] محمد أمين مازون ،"**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر3 ،الجزائر،عام 2011،ص10.

6) **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:** بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي ،تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا ،وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صنف القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة .

7) **الهيئات الحكومية** : تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب ،وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة ، وقد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في :

- يساعد في رفع القرارات الإدارية السليمة .
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- إستغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية .

المطلب الرابع : أنواع التدقيق المحاسبي

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري أو بالتحقق من مدى إلتزام العميل بقواعد و إجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية ،كما يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة ،ويتم تناول هذه الأنواع كما يلي[1] :

- من حيث الإلزام.
- من حيث مدى الفحص (حجم الإختبارات).
- من حيث توقيت عملية التدقيق .
- من حيث نطاق عملية التدقيق .
- من حيث القائم بعملية التدقيق.
- أنواع التدقيق الأخرى .

1. **من حيث الإلزام القانوني :**

[1] رزق أبوزيد الشحنة ،مرجع سابق ، ص42

أ. **التدقيق الإلزامي** : هو التدقيق الذي تلزم المؤسسة به وفقا للقوانين والتشريعات السائدة وغالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني ،ومثال ذلك القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المساهمة ، ومن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات يتولى تدقيق حسابات المؤسسة وقوائمها المالية الختامية، وقد جرى العرف أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه وتحديد أتعابه .

ب. **التدقيق غير الإلزامي (التعاقدي)** : التدقيق التعاقدي هو تدقيق اختياري يتم دون إلزام قانوني أو لائحة معينة ويرجع أمر إعتماده لأصحاب المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة ،يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة ومدقق الحسابات لتحقيق أهداف معينة .[1]

2. **من حيث مدى الفحص (حجم الإختبارات):**

أ. **التدقيق التفصيلي:** يعني التدقيق التفصيلي أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بإنتظام وأنها سليمة ، خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب ، والتدقيق التفصيلي ،يمكن أن يكون تدقيق كامل إذا تم فحص كل العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، ويمكن أن يكون تدقيق جزئي إذا تم الإتفاق بتحديد حدود التدقيق والهدف منه ، ومن ذلك أن يتم تدقيق كل العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات ، وليس عينة منها وهي بذلك تدقيق جزئي تفصيلي .

ب. **التدقيق الإختباري:** وفيها يقوم المدقق بإختيار عينة تمثل المجتمع، وتحديد حجم هذه العينة يرتبط بوجهة نظر المدقق في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية ،ويتم إختيار هذه العينة بأحد أسلوبين هذين :

- ❖ التقدير الشخصي ، أو ما يعرف بالعينات الحكمية .
- ❖ التقدير الإحصائي، أو ما يعرف بالعينات الإحصائية.

ويعتبر التدقيق الإختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني الآن حيث لا يناسب التدقيق التفصيلي الظروف الحالية، لأنه سيؤدي إلى زيادة الأعباء إضافة إلى تعارضه مع عوامل الوقت والجهد والتكلفة .

والجدير بالذكر أنه يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية وبين التدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من ناحية أخرى ، فالتدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات المالية أو قد يكون اختباري إذا تم فحص جزء(عينة) من تلك العمليات المالية ، وبالمقابل فان التدقيق الجزئي قد يكون تفصيلي إذا تم

[1] بوسنة حمزة ،مرجع سابق ، ص18

فحص جميع العمليات المالية التي يشملها ذلك الجزء محل التدقيق (العمليات النقدية مثلا) وقد يكون اختياريا إذا تم فحص عينة من مجموع مفردات ذلك الجزء .

3. من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ. **التدقيق النهائي:** يبدأ المدقق عمله بعد نهاية الفترة المحاسبية ،بعد أن يتم إقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية وتصوير المركز المالي ، ومن مزاياه ضمان عدم حدوث تعديل في البيانات بعد تدقيقها ،وأنه يمنع من حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة نتيجة تردد المدقق أو مساعديه على المؤسسة، كما أنه يؤدي إلى خفض إحتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق.[1]

ب. **التدقيق المستمر** : في التدقيق المستمر يتم فحص البيانات بصفة مستمرة أو على فترات دورية أو غير دورية، حيث يتم الفحص أولا بأول خلال الفترة المحاسبية ، وهذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسة الكبيرة ذات العمليات الضخمة التي تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها ،ويمتاز التدقيق المستمر بأنه يوفر الوقت الكافي للمدقق مما يساعده على التوسيع في عملية التدقيق، فيقضي ذلك إلى تقليل فرص إرتكاب الغش والتزوير مع سرعة إكتشاف الأخطاء ، ومن عيوب هذا النوع ما يلي :

- إرباك العمل في المؤسسة محل التدقيق بطلب الدفاتر خلال أداء الموظفين لأعمالهم.
- توطيد العلاقات الإنسانية بين مساعدي المدقق وموظفي المؤسسة مما يؤثر على الكفاءة.

4. من حيث نطاق عملية التدقيق :

يمكن تقسيم التدقيق من حيث نطاقه إلى كامل و جزئي .

أ- **التدقيق الكامل** : وفي هذا النوع من التدقيق لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق ،ويتم تنفيذ عملية التدقيق في إطار غير محدد، ولهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي بفحص جميع البيانات المالية خاصة إذا كانت المشروعات صغيرة ، أو يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي يعتمد على أسلوب العينة والإختبار خاصة إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم .

[1] عصام الدين محمد متولي ،"**المراجعة وتدقيق الحسابات**"،جامعة العلوم والتكنولوجيا ،اليمن ،الطبعة الثانية ،2013، ص27

ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة ، وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس جزء منها ،ويكون المدقق مسؤولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة إعتماده على إجراء التدقيق الكامل الإختباري.

ب– التدقيق الجزئي: يقتصر هذا التدقيق على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها، ولذلك ينحصر نطاق الفحص ومسؤولية المدقق على هذا الجزء فقط، وفي مثل هذه الحالات يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدقيق هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمؤسسة من مقبوضات ومدفوعات لأي غرض معين.[1]

5- من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسين :

1) **التدقيق الداخلي** : عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على أنه :" نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة ، وهي وسيلة رقابة إدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[2]

وعرف كذلك "ETIENNE" التدقيق بأنه :" يكون داخل المؤسسة ،وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة ".

من خلال التعريفين السابقين يظهر لنا بأن التدقيق الداخلي يقوم به أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف على النقاط التالية :

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية .
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تدقيق نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.
- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.
- حماية أصول المؤسسة .

[1] رزق ابو زيد الشحنة ، مرجع سابق ، ص 48

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، مرجع سابق ص 33.

2) **التدقيق الخارجي** : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة ودقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ، وذلك لإعطائها مصداقية حتى تنال القبول والرضي لدى مستخدمي هذه الأخيرة من الأطراف الخارجية الخاصة (المساهمون ،المستثمرون ، البنوك ....).

بغية الوقوف على ما سبق يمكن تحديد أهداف التدقيق الخارجي في النقاط التالية : [1]

- كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل .
- كل عملية تم تسجيلها لابد أن تكون : – حقيقة.

–صحيحة التقييم .

–مسجلة في تاريخ وقوعها.

– صحيحة التمركز.

ويمكن أن نصور مسار التدقيق الخارجي في الشكل الآتي :

الشكل رقم 02 .مسار التدقيق الخارجي .

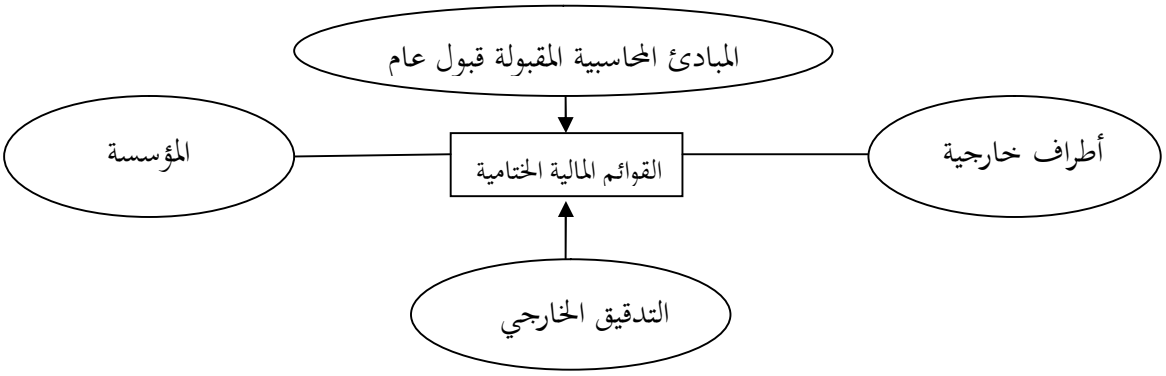

المصدر: محمد التهامي طواهر . مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص32.

وفي الأخير نميز بين النوعين السابقين من التدقيق في الجدول الآتي :

الجدول رقم 02 : التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص30

أوجه التشابه و الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
من حيث الهدف من التدقيق	1- كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها 2- اكتشاف التلاعب و الأخطاء والغش . 3- إبداء الرأي في صحة القوائم المالية.	1- خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. 2- اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب
من حيث القائم بالتدقيق	1- شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة.	1- موظف من داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة.
من حيث توقيت أداء التدقيق	1- يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية . 2- قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر).	1- يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية .
من حيث نطاق العمل	1- يتحدد نطاق العمل عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير.	1- يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له .
من حيث الاستقلالية	1- يتمتع المدقق باستقلالية تامة ، لأنه شخص محايد ومن خارج المؤسسة.	1- يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبلها .
من حيث المسؤولية (من يقوم بتعيينه)	1- يعين من قبل الملاّك لذلك فهو مسؤول أمامهم ليقدم التقرير النهائي لهم .	1- يعين من قبل إدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.

المصدر: غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص26

المبحث الثاني : فروض ومبادئ ومعايير التدقيق والتزامات المدقق

ترتكز عملية التدقيق على جملة من الفروض يتخذ منها كإطار نظري يمكن الرجوع إليه في مختلف العمليات ،ولا تخلو بدورها عن مبادئ التدقيق .

بالإضافة إلى مجموعة المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية ، وتحظى بالقبول العلم ، والتي تنعكس على إجراءات القيام بهذه المهنة ، كما يعتبر المدقق ملزم بالتقيد ببعض الواجبات كما له بعض الحقوق في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم فروض التدقيق ، مبادئه ومعاييره ، بالإضافة إلى حقوق وواجبات المدقق.

المطلب الأول : فروض التدقيق

تتمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال ، ومن ثم فإنها ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل لنتائج تساعدنا على إيجاد نظرية شاملة له[1] ، وهي كالآتي:

1- **فرض إمكانية فحص المعلومات والقوائم المالية** : يعني أنه يجب أن يكون هناك إمكانية لفحص البيانات والمعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة ، لأنه في حالة عدم إمكانية فحصها فإنه لا يكون هناك ضرورة لوجود التدقيق . وحتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب توافر هذه القوائم (المعلومات) مجموعة من المعايير مثل :

- **الملائمة**: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها وتفي بإحتياجاتهم و مرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها .
- **البعد عن التحيز** : أن يتم إعداد المعلومات والبيانات المالية دون تحيز لأي طرف .
- **القياس الكمي** : أن تكون المعلومات قابلة للتعبير عنها رقميا حتى تكون مفيدة للأطراف ذات العلاقة .
- **القابلية للفحص** : أن تكون المعلومات المالية قابلة للفحص وأن يتم الوصول لنفس النتائج إذا ما تم القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص.

[1] عبد الفتاح الصحن ،محمد سمير الصبان ،شرفة علي حسن ، مرجع سابق ، ص25

2- **فرض عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة الإدارة والمدقق :**

يتمحور هذا الفرض في العلاقة التبادلية للمنافع التي تنشأ بين المدقق والإدارة ،ويستوجب هذا الفرض وجود نوع من التكامل والتعارف بينهما ،فالإدارة تستعمل البيانات التي قام المدقق بفحصها ومن ثم التصديق عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات وبالمثل على الإدارة أن تزوده بكل المعلومات التي من شأنها أن تساعده على بناء رأي صائب محايد .

3- **خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية :**

نظرا لعدم وجود تعارض حتمي بين المدقق ومعدي القوائم المالية ، فإن المدقق يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية الموجودة لديه ، وبالتالي فإن هذا الفرض يثير مسؤولية المدقق عن إكتشاف الأخطاء الواضحة والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها ، وعليه يجب التركيز على الغاية المهنية المطلوبة عند قيامه بمهمته [1].

4- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:**

يهتم هذا الفرض باستخدام لفظ (إحتمال) ،أي أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث خطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه . فالأخطاء لا تزال ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة ، كما أن هذا الفرض يؤيد إمكانية إستخدام التدقيق الإختباري بدلا من الكامل .

ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة ما يلي :

- رقابة إدارية : هدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية و إدارية ممكنة ، وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها .
- رقابة محاسبية : وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الإعتماد عليها .
- الضبط الداخلي : وهدفه حماية أصول المؤسسة من أي اختلاس أو سرقة أو غش أو ضياع وسوء استعمال.[2]

5- **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية :**

[1] حولي محمد،"**المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009،ص27.

[2] محمد مصطفى سليمان ،مرجع سابق ،ص46.

يتطلب هذا الفرض ضرورة تبيان ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يعني أن هذه الأخيرة تمثل معيارا يقاس عليه صدق وعدالة عرض هذه القوائم .

6- **مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق :**

يقوم هذا الفرض على أن مدقق الحسابات عليه التصرف في حدود نطاق عمله ،وذلك وفقا لما تمليه الإتفاقية بمعايير وقواعد سلوك المهنة وعلى رأسها الإستقلالية والموضوعية .

7- **إستقلالية المدقق :**

يمثل هذا الفرض حجر الأساس في عملية التدقيق ،ويعتمد على نوعين من المقومات هما :

- المقومات الذاتية : وهي التي تتعلق بشخصية المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية .
- المقومات الموضوعية : وهي ما تتضمنه التشريعات ، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات .

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في إبداء الرأي المعارض في تقريره إن دعت الحاجة لذلك.[1]

المطلب الثاني : مبادئ التدقيق .

تجدر الإشارة إلى تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي :

- ركن الفحص.
- ركن التقرير.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما : [2]

1) **المبادئ المرتبطة بركن الفحص:**

[1] حولي محمد ،مرجع سابق ،ص28.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، مرجع سابق ص30

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي** : ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة آثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة ،والوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى .
- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري** : يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير .
- **مبدأ الموضوعية في الفحص** : ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص بإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه وخصوصا إتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا ،وتلك التي يكون إحتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها .
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والإتصال والمشاركة .

2) **المبادئ المرتبطة بركن التقرير** :

- **مبدأ كفاية الاتصال** : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح** : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة ،ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها ، وإظهار المعلومات التي نؤثر على دلالة التقارير المالية ،وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات .
- **مبدأ الإنصاف** : و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق ، و كذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية .

- **مبدأ السببية** : يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية .[1]

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي رقم 200 على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي :

- الإستقلالية.
- الكرامة .
- الموضوعية .
- الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة .
- السرية .
- السلوك المهني .
- المعايير الفنية.

المطلب الثالث : معايير التدقيق

تعرف معايير التدقيق بأنها :" المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به ،وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي إلتزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق".

وعليه فإن التدقيق مهنة حرة تحكمها معايير لا يجوز مخالفتها من طرف المدقق، هذا وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ((AICPA)) بإعداد عشرة معايير للتدقيق تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي :[2]

- ♦ المعايير العامة (الشخصية).
- ♦ معايير العمل الميداني .
- ♦ معايير إعداد التقرير .

أولا: المعايير العامة (الشخصية) :

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة ، مرجع سابق ص31

[2] حسين القاضي ،حسين دحدوح،"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية** "،دار الوراق للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،1999ص25.

توصف هذه المعايير بأنها شخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون من ثلاث عناصر :

1- **معايير التأهيل العلمي والكفاءة المهنية** : تنص هذه المعايير على أن التدقيق يجب أن يتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والكفاءة المهنية التي تؤهله لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق ،وعلى هذا الأساس على المدقق أن يستمر في مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته للمهنة، وأن يظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ،ويظل مستعدا لإكتساب المعرفة في مجالات جديدة .

2- **معايير الإستقلال** : يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على إستقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق ، ولقد أمكن تحديد ثلاث أبعاد لإستقلاله هي : [1]

- الإستقلال في إعداد برنامج التدقيق .
- الإستقلال في مجال الفحص.
- الإستقلال في مجال إعداد التقرير.

إن حالات التي تؤدي إلى الإضرار برأي المدقق هي :

- وجود مصلحة مالية مباشرة في المؤسسة .
- علاقة أسرية من الدرجة الثالثة بأي فرد يحتل منصبا هاما في المؤسسة .

وحيث أنه من الصعب وضع قواعد محددة لتحديد مدى إستقلال المدقق في كل حالة فإنه يجب عليه أن يمارس قدرا كبيرا من الأمانة والضمير في جميع الحالات .

3- **معايير العناية المهنية** : يجب على المدقق أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة وأن يسهر على تحسين خدماته ، وأن يقوم بمسؤولياته المهنية على أحسن وجه ،وتتطلب العناية المهنية أن يهتم المدقق بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم خدماته ولكي يبقى محافظا على الكفاءة عليه أن يلتزم بقواعد التدريب والتطوير المهني طوال ممارسته لمهنته.

[1] غوالي محمد بشير، "**دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ،2004 ،ص11.

تتطلب العناية المهنية أيضا أن يتفهم المدقق جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به و إن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل عليه بالإستشارة ، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء و بدقة و إهتمام.

ثانيا: معايير العمل الميداني :

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية الفحص مثل : جمع الأدلة والقرائن وتتمثل في ثلاث معايير وهي :

1- **معيار الإشراف والتخطيط** : يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء في عمله ،ويتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال ، وللقيام بعملية التخطيط و الإستفادة منها بفضل تعيين مدقق الحسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل ،حيث أنه يساعد في أن تكون الكفاءة أفضل لدى المدقق، وعملية التخطيط التي يجب أن يقوم بها المدقق يمكن أن تشمل تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية ،وكذلك التحقق من أصول وخصوم المؤسسة ، والفحص المستندي وكذلك قائمة نتيجة أعمال المؤسسة .

نلاحظ أن معيار الإشراف والتخطيط قد إزدادت أهميته في الوقت الحاضر لعدة أسباب منها : [1]

- أن المدقق يعتمد بدرجة أكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعمله.
- الإعتماد المتزايد على إستخدام طرق المعاينة الإحصائية.
- تغيير أساليب ومفاهيم التدقيق عما كانت عليه في السابق مثل إستخدام التدقيق المستمر.
- التغير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المنشآت محل التدقيق.

2- **تقييم نظام الرقابة الداخلية** : يحث هذا المعيار على أن يجري المدقق دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في مؤسسة العميل ،حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية الأساس الذي يحدد مدى الإختبارات التي

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ،ص42

سوف يطبقها المدقق لأن قوة أو ضعف هذا النظام يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات ،وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بالتدقيق.

نجد أن هذا المعيار يؤدي إلى تحقيق غرضين هما :

- الإعتماد على النظام نفسه، حيث أن المدقق لا يستطيع إعادة إنشاء سجلات محاسبية لتسجيل جميع العمليات التي تمت، حيث أنه عند وجود نظام رقابة داخلي فعال يعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة ،أما في حالة ضعف هذا النظام فإنه يتطلب بذل جهد كبير من المدقق ربما لا يعوض هذا الضعف .
- إن دراسة نظام الرقابة الداخلية يحدد مدى الإختبارات التي سيقوم بها مدقق الحسابات حتى يصل إلى القناعة الكافية بمدى عدالة القوائم المالية .

يمر تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به مدقق الحسابات بثلاث خطوات :

الخطوة الأولى : الإلمام بالنظام الموضوع للرقابة عن طريق المتابعة والإطلاع والإستقصاء.

الخطوة الثانية: تحديد دقة وملائمة الإجراءات الموضوعة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات مع أخذ الظروف الواقعية بعين الإعتبار .

الخطوة الثالثة: تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام ،حيث أنه من الممكن أن يكون النظام سليم نظريا ولكنه غير مطبق بسبب عدم الإلمام من قبل العاملين به.

3- **كفاية أدلة وقرائن الإثبات** : ينص هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.

يجب على مدقق الحسابات أن يتحقق من أدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها وجودتها ،وأن يكون الدليل ذات علاقة مباشرة بالعنصر محل الفحص، كما يجب أن يحل على الأدلة الكافية والمتاحة لديه وإلا وجب أن يمتنع عن إبداء الرأي عند عدم اكتمال الأدلة لعنصر معين.[1]

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 43

ثالثا: معايير إعداد التقرير :

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية الختامية، وهو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد حولها، وتحقيقا لذلك فقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أربعة معايير تحكم إعداد هذا التقرير ،حيث أنها تعتمد بدرجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي لمدقق الحسابات ومن ثم فإن سلامة تطبيقها يعتمد على الخبرة المهنية للمدقق والتي يكتسبها من مزاولته للمهنة .

وتتمثل معايير إعداد التقارير في مايلي :[1]

- يجب على المدقق أن يبين في تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما .
- يجب أن يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مقارنة بالفترات السابقة .
- ما لم يشر التقرير إلى خلاف ذلك فإن المعلومات الواردة بالقوائم المالية تعتبر كافية بطريقة معقولة .
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق بشأن القوائم المالية كوحدة واحدة ، وفي الحالات التي لا يمكن فيها إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب على المدقق الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ،كما يجب أن يوضح التقرير خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق وطبيعتها مع الإشارة إلى حدود المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة .

وفي الأخير يمكننا أن نلخص كل هذه المعايير في الشكل التالي :

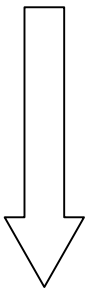

[1] بوسنة حمزة ،مرجع سابق ، ص28

الشكل رقم (03) : أنواع معايير التدقيق المتعارف عليها .

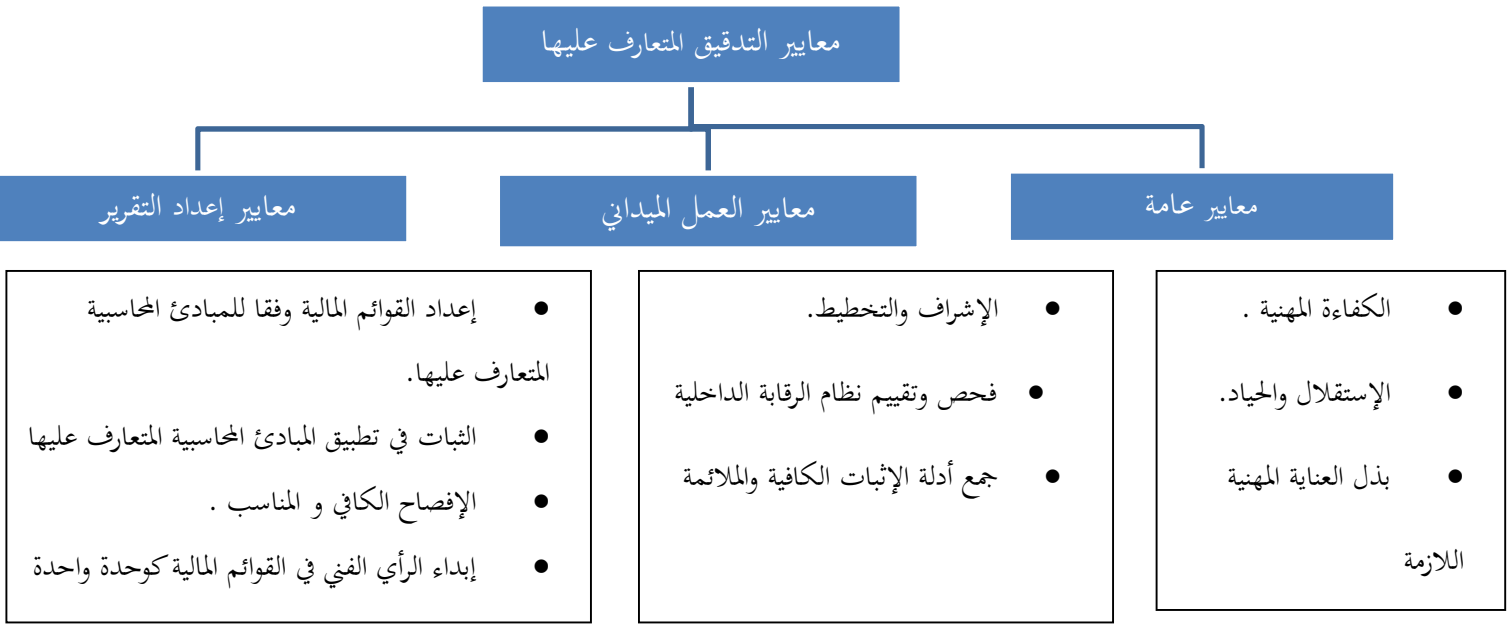

المصدر : أمين أحمد لطفي ،"المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية، مصر ،2006،ص108

المطلب الرابع:حقوق وواجبات المدقق.

أولا : حقوق المدقق:[1]

- ❖ حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة.
- ❖ حق طلب أي تقارير أو إستفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول .
- ❖ فحص وتدقيق الحسابات والسجلات وفقا للقوانين واللوائح.
- ❖ الحق في جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة لذلك .
- ❖ الحق في تدقيق باقي أصول المؤسسة وكذلك التحقق من إلتزاماتها المستحقة .
- ❖ الحق في دعوة الجمعية العامة للمساهمين للإنعقاد عند الحاجة .
- ❖ الحق في الحصول على أتعابه .

[1] محمد السيد سرايا،"**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**"،دار المعرفة الجامعية ، مصر ،2002 ص ص 68-72.

- ❖ الحق في حضور إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه ،وذلك لتقديم تقرير وعرضه ومناقشته والرد على الإستفسارات.

ثانيا: واجبات المدقق:

- ❖ الفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاترها .
- ❖ التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية .
- ❖ التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والخصوم.
- ❖ التأكد من أن الأصول ملكا للمؤسسة.
- ❖ الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة .
- ❖ تقديم التوصيات والإقتراحات.
- ❖ على المدقق عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو إجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة ، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامة واللازمة.

المبحث الثالث : مسار تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي

تسير عملية التدقيق المحاسبي وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في أداء القائمين بها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه الوظيفة .

سنتطرق من خلال هذا البحث إلى المسلك العام لعملية التدقيق المحاسبي من خلال أربع خطوات تشمل ما يلي :

- قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق .
- تقييم نظام الرقابة الداخلية .
- جمع أدلة الإثبات.
- إعداد التقرير.

المطلب الأول : قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق:

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق ، لابد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة ، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والإستقامة ، فعليه أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع.

أولا: الخطوات التمهيدية [1]

ويجب على المدقق مراعاة الخطوات التمهيدية قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق والمتمثلة في مايلي :

- التحقق من صحة تعيينه وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
- الإتصال بالمدقق السابق وهي من قواعد آداب السلوك المهني ، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو إستقالته، فقد يجد من المبررات ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه .
- التأكد من نطاق عملية التدقيق.

[1] محمد بوتين،"**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ،الجزائر،2005،ص15.

- إتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق يتم من خلالها التعرف على المسؤولين ومسيري المصالح ،كما يقوم بزيارات ميدانية في مختلف أماكن المؤسسة .
- فحص وتقييم النظام المحاسبي كطرق الإهتلاك والتقييم ،كيفية القيد والترحيل ،دقة السجلات وكفايتها ، وكذا الإطلاع على المخطط المحاسبي الوطني والقطاعي .
- الإطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة والتقارير السابقة .
- فحص التنظيم الإداري.
- معاينة التقارير الضريبية السابقة والتأكد من سداد الضرائب المستحقة ، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الإلتزام الضريبي.

ثانيا:مخطط التدقيق.

عقب إنتهائه من الخطوات التمهيدية ،يشرع بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق وفق برنامج يتضمن مايلي: [1]

- الأهداف الواجب تحقيقها .
- تحديد الوقت التقديري اللازم للإنتهاء من كل خطوة وإجراء.
- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء.
- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء.
- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

البرنامج ليس سردا لخطوات ،بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ مهنية متعارف عليها ، فالبرامج أداة رقابة و تخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات في كل عملية .كما أنه من غير الممكن أن يقوم المدقق بتطبيق نفس البرنامج في كامل المؤسسات التي يقوم بتدقيقها حتى لو كانت هذه الأخيرة تنشط في نفس القطاع ، لأنه لكل مؤسسة خصوصياتها على مستوى الهدف أو حجم المعلومات والمعطيات ،فلكل مؤسسة ظروف عمل خاصة بها ، كما يمكن تصنيف نوعين من البرامج هما:

[1] خالد راغب الخطيب،خليل محمود الرفاعي،"**علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2009، ص 128.

- برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدما .
- برامج تدقيق متدرجة .

1) برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدما :

هي برامج تحوي كافة الإجراءات والخطوات التي تدخل في كافة عمليات التدقيق، يتقيد بها المدقق ومساعدوه أثناء أدائهم لمهامهم ، غير أنها لا تخلو من بعض التعديلات التي تعتبر ثانوية ، والتي يضيفها المدقق بناءا على قيامه بالخطوات التمهيدية وما تمنحه له من خصوصيات المؤسسة المدققة دون غيرها .

ولهذه البرامج مزايا عديدة أهمها :

- أنها تعتبر تعليمات صريحة واضحة لأداء العمل الواجب.
- أنها ضرورية في المشاريع الكبيرة لإحكام خطة العمل .
- أنها تساعد على تقسيم العمل بين المدقق ومساعديه كل حسب خبرته وكفاءته.
- أنها تطمئن المدقق إلى عدم السهو عن إتخاذ بعض الإجراءات أو خطوات الضرورية ، أخيرا فإن هذا النوع يعتبر أساسا لعمليات التدقيق في الأعوام المقبلة ونواة لها ،لكن بالرغم من هذه المزايا ،يعاب على هذا النوع ما يلي :

- تحول خطوات التدقيق إلى عمليات روتينية تنقص من إستقلالية تفكير المدقق .
- الحد من روح الابتكار والإبداع لدى المدقق.

2) برامج تدقيق متدرجة :

تتمثل في تحديد الخطوط الرئيسية لعملية الفحص والتدقيق ، وترك الخطوات التفصيلية الواجب إتباعها وكمية الإختبارات إلى ما بعد الشروع في عملية التدقيق ،أي يتم تقريرها أثناء القيام بالعمل ، ويمكن هذا النوع الموظفين من استغلال خبراتهم والتماشي مع الظروف المحيطة بهم .وأهم ميزة في هذا النوع من البرامج هو كونه يسمح للقائمين بأعمال التدقيق من التفاعل مع الظروف التي قد تطرأ خلال القيام بعملية التدقيق ،دون شروط أو قيود مسبقة قد تحد من فعالية الحلول.[1]

[1] خالد أمين عبد الله ،"**علم تدقيق الحسابات(الناحية النظرية و العملية)**"، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ،2004 ،ص212 .

ثالثا: الإشراف على مهمة التدقيق

معنى الإشراف هو متابعة المدقق للعمل وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم ،بل هو مطالب بالإطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها ، بإعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق .

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف في مايلي : [1]

- توجيه جهود المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق.
- الحرص على توزيع المهام إلى الأشخاص المناسبين .
- إزالة نقاط الإختلاف بين وجهات نظر المدققين .
- ترتيب المهام حسب الأولويات .
- فحص العمل المنتهي ، وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض الإستغلال الأمثل للطاقات.
- الحرص على توظيف العدد الملائم من المساعدين لتفادي العجز أو الزيادة .
- الحرص على إحترام عاملي الوقت والتكلفة .
- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الإستفادة من كل مؤهلاتهم.

رابعا: أوراق العمل

أوراق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، والهدف الأساسي منها هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص ،وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.

تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته ،وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ،ويمكن التمييز بين أوراق التدقيق وفق نقطتين هما : [2]

- الملف الدائم.

[1] محمد أمين مازون،مرجع سابق ،ص32

[2] رزق أبو زيد الشحنة،مرجع سابق،ص162

- الملف الجاري (ملف الدورة الحالية).

1) **الملف الدائم**: يشمل الوثائق الأساسية في المؤسسة الصالحة للإستعمال في الدورات اللاحقة ،كما أن محتويات هذا الملف تختلف من مؤسسة لأخرى ومن مكتب تدقيق للآخر ،وعموما يمكن أن يشمل هذا الملف على مايلي:

- عموميات تشمل عقود التأسيس وعدد الأسهم ،وكذا مختلف العمليات و الأنشطة .
- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية للسنوات السابقة.
- الحسابات السنوية و التقارير المتعلقة بالمؤسسة من أصول وخصوم ،حسابات النواتج،والأعباء ،وبرامج التدقيق بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية ،وكذا التقارير العامة والخاصة والإستثنائية المتعلقة بحسابات المؤسسة.
- التحاليل الدائمة للحسابات كالمصاريف والأسهم والقروض والزبائن والمخزونات.
- الوثائق المتعلقة بالجانب الجبائي والإجتماعي .
- الوثائق القانونية ،مثل محاضر الإجتماع لمجلس الإدارة وكذلك العقود المبرمة مع المؤسسة كعقد التأمين أو عقود الصفقات والوثائق المتعلقة ببراءة الإختراع.

2) **الملف الجاري** : سوف نقدمه في المطلب الثالث بالتفصيل .

المطلب الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعددت و إختلفت التعاريف التي تخص نظام الرقابة الداخلية بإختلاف الجهات الصادرة عنها ولو كانت تصب في نفس المضمون.[1]

التعريف الأول: "الرقابة الداخلية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تضعها المؤسسة وتعمل تحت مسؤوليتها بهدف ضمان التطابق مع القوانين والقواعد ،وتطبيق التعليمات والتوجيهات المحددة من طرف الإدارة العامة ، والسير الجيد للإجراءات الداخلية للمؤسسة ومنها المتعلقة بالحفاظ على الأصول ،وفعالية المعلومات المالية".

التعريف الثاني:فحسب مجلس خبراء المحاسبة الفرنسيين سنة 1977م " الرقابة الداخلية هي مجموع إجراءات الضمان التي تساعد على التحكم في المؤسسة ،لتحقيق أهدافها وضمان حماية أصولها ونوعية المعلومة من جهة ، وتطبيق تعليمات

[1] عيادي محمد لمين ، "**مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي**"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الجزائر ، سنة 2008 ، ص129 .

الإدارة من جهة أخرى ،ويظهر ذلك من خلال التنظيم ، الطرق والإجراءات المتعلقة بكل النشاطات في المؤسسة للحفاظ على دوام هذه الأخيرة".

يتبع المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية خمس خطوات أساسية يمكن التعبير عنها حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

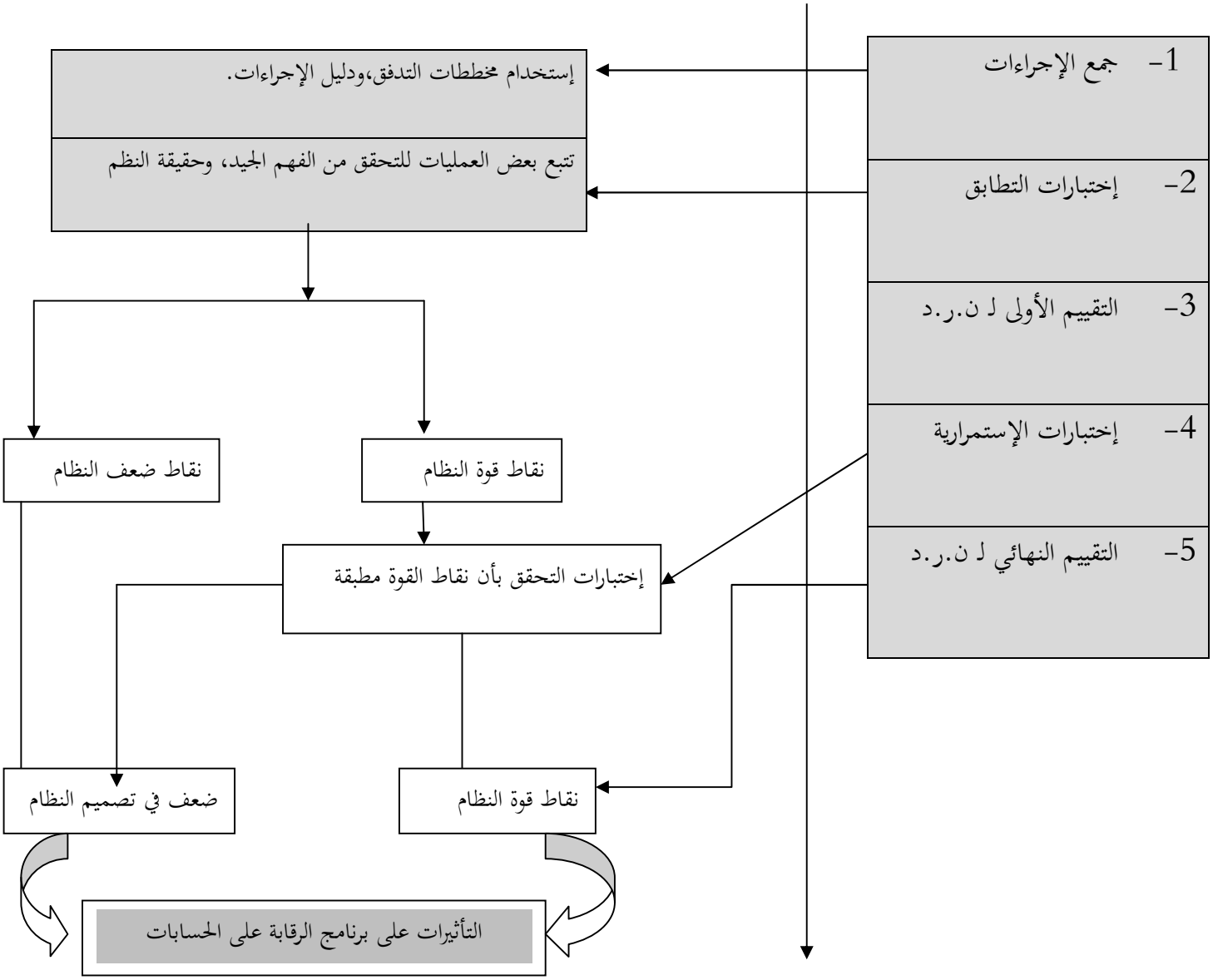

المصدر: عيادي محمد لمين ، مرجع سابق ، ص162

و سوف نتطرق لهذه المراحل في الشرح الآتي : [1]

1- **جمع الإجراءات** : تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل ما يساعد المدقق على تقييم الأنظمة ،الإجراءات، والمناهج في المؤسسة، وتتعلق الإجراءات بتعليمات تنفيذ الأعمال ،الوثائق المستخدمة ، محتواها ،نشرها ، وحفظها ، وكذلك الترخيص والمصادقة ،تسجيل ومعالجة المعلومات اللازمة لسير المؤسسة ومراقبتها، وتختلف الإجراءات المستخدمة بين كل قسم ووظيفة في المؤسسة ،ويتطلب وصف الإجراءات عدة جلسات مع المسؤولين عن الوظيفة المدروسة .

إن نتيجة هذه المرحلة تسمح بتحديد نقاط القوة والضعف وإعداد وثيقة تحليلية تسمح بالإنتقال إلى فحص عمل النظام ،وتعتمد هذه المرحلة على أربع تقنيات هي:

- التعرف على الوثائق الموجودة :تهدف إلى إحصاء كل الوثائق الداخلية والخارجية والتي تساعد المدقق على تقييم الأنظمة والإجراءات والمناهج المستخدمة في المؤسسة.
- إستجواب التقارب: هي تقنية غير رسمية ،يقوم فيها المدقق بإستجواب أو عدة إستجوابات تهدف لوصف الأنظمة الموجودة، ويواجه المدقق صعوبات عند تحليل هذه الإستجوابات مرتبطة بحجم المؤسسة وتعقيد نشاطاتها وكثافة معلوماتها.
- تحليل الدورات بإستخدام المخططات: المخطط هو عرض بياني لعمليات متتابعة والتي تبين الوثائق المستخدمة، مراكز العمل، القرارات والمسؤوليات ، يعبر عنها برموز مترابطة مع بعضها البعض حسب التنظيم الإداري للمؤسسة .
- قوائم الإستقصاء ودليل الإجراءات: تتضمن قوائم الإستقصاء عددا من الأسئلة المحددة والتي تسمح للمدقق بإكتشاف نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية وتظهر في شكلين :

- قوائم إستقصاء مغلقة: تتناول أسئلة تكون الإجابة عليها بنعم أو لا.
- قوائم إستقصاء مفتوحة: تكون الإجابة على الأسئلة فيها مفصلة .

[1] عيادي محمد لمين ، مرجع سابق ، ص142-144 .

2- **إختبارات الفهم** : يقوم المدقق بإختبار الإجراءات من بدايتها إلى نهايتها بهدف التأكد من تطابق وصف الإجراءات مع ما هو موجود في الواقع ،ويتم ذلك عن طريق التأكد الشفهي و إختبار بعض العمليات المذكورة في خرائط سير العمليات، الوصف الكتابي،والمحادثات التي تمت مع المسؤولين والعاملين.

3- **التقييم الأولي للرقابة الداخلية** : إنطلاقا من الخطوتين السابقتين يقوم المدقق بتقييم أولي عن الرقابة الداخلية ، عن طريق إستخراجه مبدئيا لنقاط القوة ونقاط الضعف، وهي تتعلق بتصميم التنظيم الموجود في المؤسسة ولكنها لا تدرس تطبيقه الجيد من طرف العمال ،ويمكن إستخدام عدة طرق للتقييم الأولي للإجراءات كقوائم إستقصاء الرقابة الداخلية المغلقة وتعتبر الإجابات السلبية عموما عن ضعف الرقابة الداخلية والتي يتم تحليلها فيما بعد بدقة ،والإيجابات الإيجابية تعتبر نقاط قوة الرقابة الداخلية دون توفر الوسائل اللازمة للتحقق منها ،وعند الإنتهاء من مرحلة التقييم الأولي ،يقوم المدقق بإعداد ورقة تقييم أهداف الإجراءات.

4- **إختبارات الإستمرارية**: يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الإختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا ، أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

5- **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية**: إعتمادا على إختبارات الإستمرارية السابقة يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره عند إكتشاف سوء أو عدم تطبيق نقاط القوة ، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها المدقق عند التقييم الأولي لذلك النظام ،وتقديم حوصلة في وثيقة شاملة (وثيقة تحليلية) مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم توصيات قصد تحسين الإجراءات.

المطلب الثالث: أدلة الإثبات والملف الجاري

أولا أدلة الإثبات :

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات إلا أنها تشترك جميعا في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه ،فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الإعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية ،بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والآمال والعادات وتنبؤات من ينفذ القرار ،وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص لآخر.

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالا مختلفة غير أنه يمكن للمدقق إستخدام أهمها ، والتي يمكن حصرها في مايلي: [1]

- المستندات .
- الفحص المادي.
- المصادقات .
- الفحص التحليلي .
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.
- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية.
- الإستفسارات من العميل.

1- المستندات:

تعتبر من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وهي على ثلاث أنواع:

- مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها ،كفواتير الشراء.
- مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها ،كفواتير البيع وإيصالات القبض.
- مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة،كالدفاتر الحسابية على إختلاف أنواعها .

تعتبر المستندات المتأتية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد إمكانية الغش والخطأ في الحالة الأخيرة، ويتركز عمل المدقق في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية.

2- الفحص المادي:

يقصد به قيام المدقق بحصر أو عد أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية ، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الأدلة بفحص كل المخزون والنقدية، كما يمكن إستخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية و أوراق القبض و أصول ثابتة ملموسة .

[1] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة ،عمر محمد زريقات، "**علم تدقيق الحسابات النظري**"، دار المسيرة للنشر ،الطبعة الأولى ،الأردن، 2011،ص ص 181-186.

رغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحده في بعض الحالات ،كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المدقق بجرد كل عناصر الأصول يعد أمرا مستحيلا ،وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى .

3- المصادقات:

تتمثل في إستعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من أجل تزويده بمعلومات سبق أن طلبها منهم والتي قد تكون في صورة إجابات تصريحيه أو كتابية، وتعد المصادقات من أقوى الأدلة وعموما يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- المصادقات الإيجابية :

في هذا النوع يتلقى العملاء أو الموردين خطابات من المؤسسة تذكرهم فيها بأرصدة حساباتهم وتطلب منهم الرد على عنوان المدقق بالمصادقة على صحة هذه الأرصدة ،وفي حالة عدم صحة تلك الأرصدة نطلب منهم ذكر الأسباب في ردهم .

- المصادقات السلبية:

فيها يخطر العملاء أو الموردين بأرصدة حساباتهم ، و يطلب منهم الرد كتابة على عنوان المدقق في حالة إعتراضهم فقط على صحة أرصدتهم مع ذكر الأسباب التي تدعوهم إلى عدم الموافقة على صحة تلك الأرصدة .

- المصادقة العمياء :

في هذا النوع من المصادقات يطلب من العملاء أن يرسلوا الرد إلى عنوان مدقق الحسابات بأرصدة حساباتهم لدى المؤسسة .

4- الفحص التحليلي:

يقصد به إستخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.

5- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن سلامة نظام الرقابة الداخلية يعد معيار للحكم على مدى إنتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والغش والتلاعب.

6- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات كبيرة الحجم يصاحبه تشعب في العمليات المحاسبية ما قد ينتج عنه أخطاء حسابية، لذلك نجد أن الإعتماد على الآلات الحسابية يسمح بتفادي تلك الأخطاء مع سرعة الإنجاز، و بالتالي فإن وقوف المدقق على إستعمال الحاسبات الآلية يعتبر دليلا على إنتظام السجلات والدفاتر على الأقل من هذه الناحية وهو ما يسمح له بإستخدامها كدليل إثبات.

7- الإستفسارات من العميل :

يعني الحصول على معلومات شفهية أو مكتوبة من العميل عن طريق توجيه المدقق مجموعة من الأسئلة له والتي غالبا ما توجه إلى العاملين لدى العميل في مختلف المجالات .ولكن تعتبر الإستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظرا لكونها ليست من مصدر مستقل ،وبالتالي فهي عرضة للتغير وفقا لأهواء العميل .

ثانيا الملف الجاري:

يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع التدقيق المالية منها والمحاسبية مع أدلة الإثبات التي جمعها المدقق ، ويمكن أن يشتمل هذا الملف على الوثائق التالية: [1]

- برنامج تفصيلي لعملية التدقيق.
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدتها.
- التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة موضوع التدقيق .
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير المدعم لذلك.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك ،العملاء والموردين.

[1] رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص162 -163

المطلب الرابع: تقرير مدقق الحسابات

يعبر المدقق عن رأيه المهني في التقرير ، يعتبر بمثابة الدليل على قيامه بالعمل ولهذا ينبغي أن يحدد فيه بوضوح وصراحة نطاق الفحص الذي قام به ، وما يراه بالنسبة لصدق القوائم المالية.

وسيتم التطرق إلى الأركان الشكلية للتقرير و كذلك أنواع التقارير ، و أنواع الرأي بالتقرير.

أولا :الأركان الشكلية والموضوعية لتقرير المدقق.[1]

- عنوان التقرير: يجب أن يشمل تقرير المدقق على عنوان معين ، وذلك لتمييزه عن باقي التقارير المالية والإدارية المعدة من طرف المؤسسة ، وتكون هذه العبارة عادة –تقرير مدقق الحسابات–
- الجهة الموجهة إليها التقرير: وهي الجهة التي كلفت المدقق بالقيام بمهمته (الإدارة) .
- الفقرة الإفتتاحية للتقرير: وهي التي يذكر فيها المدقق القوائم المالية التي قام بتدقيقها بالكامل و الفترة التي تشملها، والتأكيد على أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد القوائم لإزالة أي غموض عمن قام بإعدادها ، وأن مسؤولية المدقق تنحصر في إبداء الرأي الفني عليها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- فقرة النطاق: يبرز فيها أنه تم الإعتماد على معايير التدقيق الدولية أثناء أداء المدقق لمهامه ، على ضوء برنامج محدد للحصول على تأكيد بأن هذه القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية ، إضافة إلى فحص أدلة الإثبات على أسس إختبارية بما يعزز الإفصاح الوارد في القوائم المالية.
- فقرة الرأي: حيث يقوم المدقق بإعداد رأيه النهائي حول الميزانية وحسابات النتائج والخسائر، وكذلك من حيث تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة من دورة إلى أخرى .
- الركن الأخير من التقرير: يجب أن يحتوي على تاريخ التقرير ، إسم مكتب التدقيق، رقم المدقق ،عنوانه، توقيعه وختمه.

[1] شريفي عمر ،"**التنظيم المهني للمراجعة**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه ،جامعة سطيف 1، عام 2012 ،ص 107

ثانيا :أنواع التقارير

هناك عدة أنواع و تقسيمات للتقارير و لكن أكثرها إستعمالا هي :[1]

1- التقرير المختصر: ويعرف هذا التقرير بأنه" التقرير العادي المختصر المتعارف عليه بصورة موحدة في معظم البلدان المتقدمة محاسبيا كالولايات المتحدة الأمريكية ،كندا وبريطانيا وهولندا و أستراليا، ويتكون من جزئين فقرة النطاق وفقرة الرأي" ، فالتقرير المختصر هو التقرير الذي يربط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة.

2- التقرير المطول : يعد بواسطة مدقق الحسابات بناءا على طلب إدارة المؤسسة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات من البنوك ومانحي الإئتمان عندما يطلبون معلومات إضافية ، وهذا النوع له عدة محاسن كونه يقدم للمساهمين وممثلي الإدارة تحليلا للمركز المالي للمؤسسة ونتائج إستغلالها والذي يحتاجونه لإدارة أعمال المؤسسة.

3- التقرير الخاص: وهو التقرير المرتبط بمهام محددة وخاصة ، ولم ينص القانون على إعدادها.

4- التقرير العام: وهو التقرير الذي يعده المدقق تمشيا مع نصوص القوانين المنظمة للمؤسسات ، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية ،كما نصت بعض التشريعات الأخرى على أنواع أخرى من التقارير مثل الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات.[2]

ثالثا:أنواع الرأي بالتقارير

يمكن إيجازها فيما يلي :[3]

1- التقرير النظيف : يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية إذا توفر مايلي:

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.
- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي .

[1] خالد أمين عبد الله ،"**علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**"، مرجع سابق، ص94

[2] شريفي عمر ، مرجع سابق ، ص ص177 -175.

[3] رأفت سلامة محمود وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص203-212

- حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

2- التقرير المتحفظ : يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ ، إذا صادف خلال عمله ما يقيد رأيه ، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل إعتراضاته أو إنتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المدقق ، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.

3- التقرير السلبي : يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي و غالبا ما تلتزم المؤسسات بتنفيذ هذه التوصيات.

4- الإمتناع عن إبداء الرأي: يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع التدقيق ، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي : [1]

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق من طرف إدارة المؤسسة ، مثل عدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الإتصال بالعملاء المدينين بشأن المصادقات .
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها قد تؤثر على القوائم المالية ، مثل دعاوي قضائية ضد الشركة (التعدي على حقوق الإختراع، مطالبة العمال بتعويضاتهم ...).
- عدم توفر أدلة الإثبات الكافية والملائمة لعملية التدقيق.
- غالبا ما ترجع أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المدقق رأيه فيها.

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون ، مرجع سابق ،ص ص415-418.

وفي الأخير يمكننا توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق في الشكل التالي :

الشكل رقم (05): أنواع تقارير التدقيق .

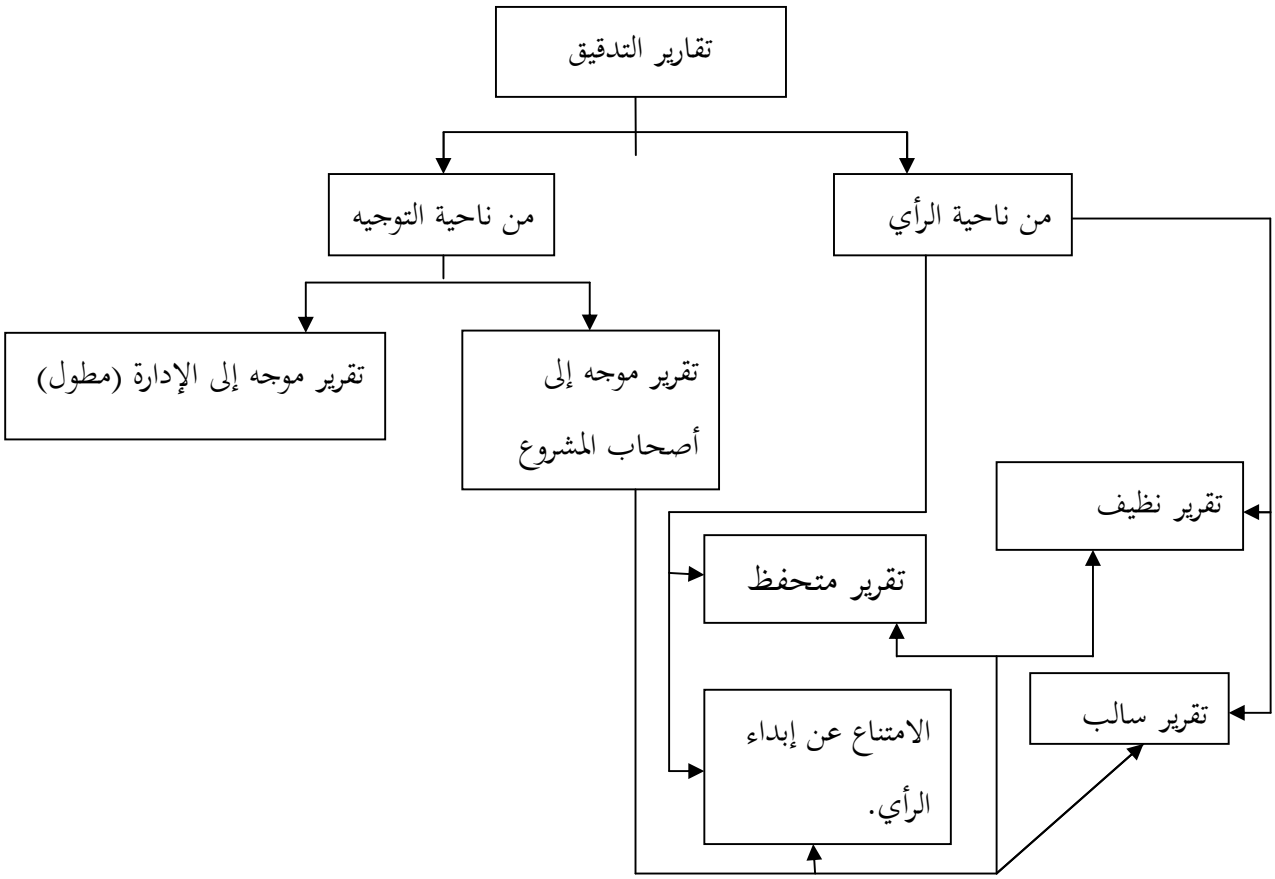

المصدر: محمد أمين مازون ، مرجع سابق ، ص 42 .

خلاصة الفصل:

عرف التدقيق المحاسبي تطورات كبيرة فهو يهتم بفحص الدفاتر والسجلات وكذلك عن طريق تقديم إقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة، كما أنه يعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أنه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه لمعلومات ذات لمصداقية، كما يحظى بمكانة هامة وبارزة في المؤسسة إذ لأهميته البالغة فهو تابع مباشرة للإدارة العليا لإعطائه المزيد من الإستقلالية عن باقي الوظائف، و التدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير في مساعدة مدقق الحسابات على أداء مهامه إذ ينتج عن تكاملهما معا تحقيق المؤسسة لأهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، كما أن له تطبيقات شتى تسعى من خلالها إلى تقديم معلومات ذات درجة أقل من الخطأ والتي تساعد الإدارة ومتخذي القرار في إتخاذ قراراتهم.

الفصل الثاني

دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

تمهيد :

يحظى الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات ، مما أدى بالإهتمام المتزايد من طرف الباحثين و المفكرين والممارسين في مجال الإجازة والمراقبة و التسيير ، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه ، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الإقتصاد الحالي.

ولقد لجأت المؤسسة الإقتصادية إلى استخدام الأداء المالي لكونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و ترشيدها في إعداد خطط مستقبلية ، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الإقتصادي ودراسة مركزها المالي ، ولقد أصبح الأداء المالي عنصر فعال لنمو المؤسسة وتطورها ، وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم ، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة .

وللوقوف على أهمية ومكانة الأداء نتطرق إليه في النقاط الموالية بشيء من التفصيل في ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول:مفاهيم الأداء بالمؤسسة.

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم الأداء بالمؤسسة

يتصف مفهوم الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء ، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير في ما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم ، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه والمعتمدة من قبل كل كاتب .

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء ، أنواعه و مجالاته .

المطلب الأول : تعريف الأداء

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ،وتجدر الإشارة بداية إلى أن الإشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (to perform) و اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (performer) و الذي يعني : " تنفيذ مهمة أو تأدية عمل " [1]

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعاريف بما يفي بالغرض من الدراسة .

1. **تعريف الأداء حسب (A– kherakhe)** : من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على : "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة . [2]
2. **تعريف الأداء حسب (Larousse)** : يعرف الأداء بأنه : " نتيجة كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة بعد بذل جهد معين ، و يتم الحكم عليه كالأمثل ، الكفء ، الجيد .....الخ " . [3]
3. .**تعريف الأداء حسب (H – Boislandelle)** : " يبقى مفهوم الأداء قضية إدراك تبعا لإستعماله ، أي أنه ينتقل بين عدة معاني حسب المستعملين "[4] .
4. **تعريف الأداء حسب (J – Judith)** :" يعرف الأداء على أنه مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المادية و غير المادية المنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة و المتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على

---

[1] وهيبة ديحي،" **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص51.

[2] مجلة الباحث،" **دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية**" ، جامعة ورقلة ،العدد السابع ،2010 ،ص 218

[3] Dictionnaire Larousse ,1988,P686.

[4] فلاح حسن عداي الحسني ،"**الإدارة الإستراتيجية**" ،دار وائل للنشر ، ط1، عمان ،2000 ،ص 231.

إنتاج هذا الرضا بشكل دائم ، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الإستثمار الدائم لزبائنها، لعمالها ، لمنتجاتها و لمهامها" .[1]

5. **تعريف الأداء حسب (Angellier)** :"عرف بأنه يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها و تمكنها من مواجهة القوى التنافسية ، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة و هذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة و الفعالية ".[2]كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (06) : الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية

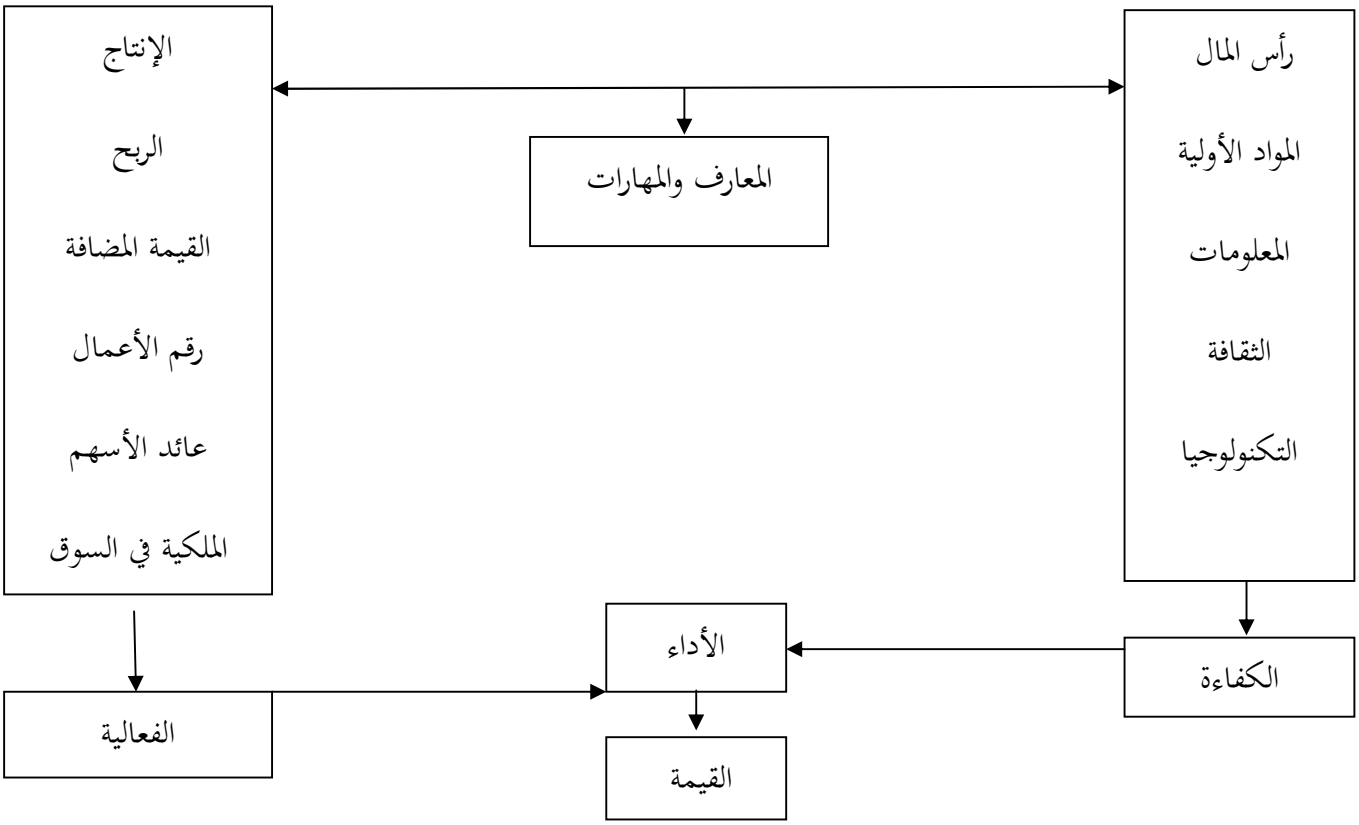

المصدر: وهيبة ديجي ،مرجع سابق ،ص52.

6. **تعريف الأداء حسب (PH – Larino)** :

"الأداء هو القدرة على الإنتاج بفعالية (استهلاك القليل من المواد) للسلع و الخدمات التي تستجيب لطلب السوق

[1] عريف عبد الرزاق،"**أهمية التحليل المالي في تقسيم المؤسسات الإقتصادية** "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2007، ص29

[2] عبد المليك مزهودة،"**الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم**" مجلة العلوم الإنسانية، عدد أول ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2010 ،ص87 .

بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الإقتصادي".[1]

7. **تعريف الأداء حسب (P-Druker)**: "هو قدرة المؤسسة على الإستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال "، نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي ، وهو البقاء في السوق واستمرارها في النشاط في ظل التنافس ،ومن ثم تتمكن من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعمال .[2]

ومما سبق نستنتج بأن الأداء مفهوم واسع ويشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح أو الفشل، والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي ،الكمي والنوعي وغيرها ولذلك فإن الأداء يمثل ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي كان يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة ، أو فشلها وإنكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها وفقا لمتطلبات نشاطها ، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل.

وعلى الإستراتيجية فإن الأداء قد حظي بإهتمام استثنائي وذلك لكونه يعكس نجاح التوجه الإستراتيجي للمؤسسة، واختبارا فعليا و واقعيا لمصداقية الخيار الإستراتيجي للمؤسسة، كما أنه يوضح أبعاد وحالات التكيف الإستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها ، وقد اتفق معظم الاستراتيجيين على أن هذه الأخيرة و التي تشمل ثلاث مراحل هي: الصياغة ،التنفيذ والرقابة، تتم من خلال الأداء، وبواسطته تعتمد المؤسسات أسلوبا محددا للتغذية العكسية، وذلك بهدف إعادة النظر سواء بالإستراتيجيات أو الأهداف المحددة ، أو في صيغ وأساليب التنفيذ والرقابة، كما موضح في الشكل:

الشكل رقم (07) : مفهوم الأداء

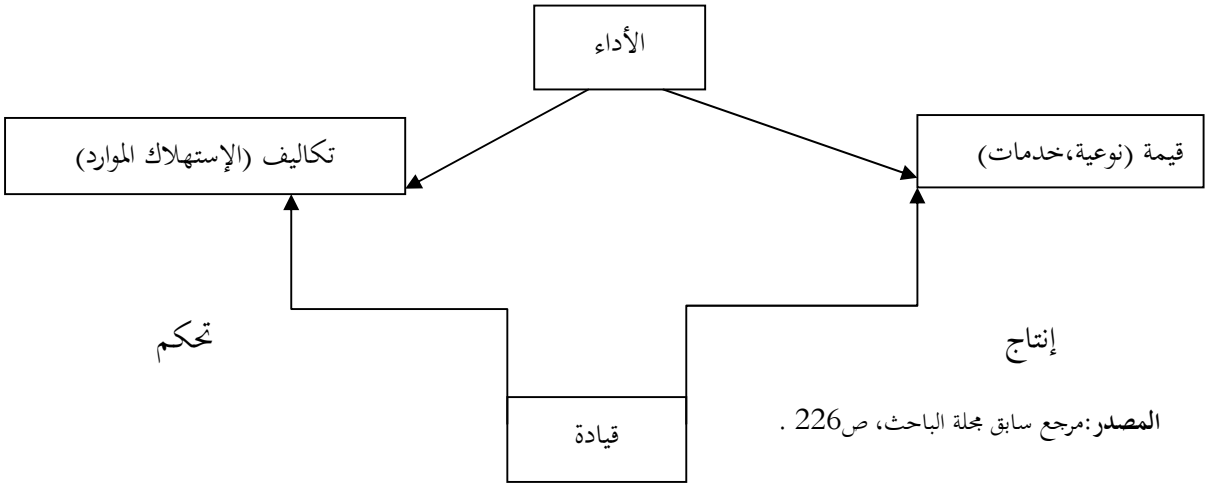

المصدر:مرجع سابق مجلة الباحث، ص226 .

[1] وهيبة ديحي ، مرجع سابق ، ص51.

[2] مجلة الباحث ، مرجع سابق ، ص 218

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي : الشمولية ،الطبيعة ، المصدر والوظيفة .

1) معايير الشمولية :وتنقسم إلى :[1]

- الأداء الكلي: وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها ، ومن أهم مؤشراته:الفعالية، الكفاءة، التقدم في العمل.
- الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية ، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة .

2) معايير الطبيعة:

يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تنقسم إلى[2]:

- الأداء الإجتماعي : ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بإلتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها ،ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية .
- الأداء الإقتصادي : إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة .
- الأداء السياسي : تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى حكم مناصب سياسية لإستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت .
- الأداء التكنولوجي : يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا .

---

[1] عبد المليك مزهودة ، مرجع سابق،ص75.

[2] حفصي رشيد،"**تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2011،ص20.

3) معايير الوظيفة :

يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) الوظيفي ، وهذا الأخير كما هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة ، حيث أكد أحد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف ، ومن ثم حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي : التموين ،الإنتاج ، المالية ،الموارد البشرية ،التسويق ،البحث والتطوير ، وتبعا لهذا التقسيم تم تصنيف الأداء إلى مايلي [1]:

- أداء وظيفة التموين: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة ، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والإستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين .
- أداء وظيفة الإنتاج : يقصد بأداء هذه الوظيفة ، تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع ، أو المنطقة الجغرافية ، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الإستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.
- أداء الوظيفة المالية: يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الإستثنائية ، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الإبتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة ، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والإستخدام الكفء لهذه الموارد المتاحة.
- أداء وظيفة الموارد البشرية: يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد ، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة ، ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية وأن تقوم بتسييرهم تسييرا فعالا.
- أداء وظيفة التسويق : يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الإستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة ، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة .

[1] حفصي رشيد، مرجع سابق، ص، ص17-18

- أداء وظيفة البحث والتطوير : يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق ،وكذا توفير جو ملائم للإختراع، الإبتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال [1].

ويمكن تمثيل أداء هذه الوظيفة في الشكل أدناه :

الشكل رقم (08) : أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة

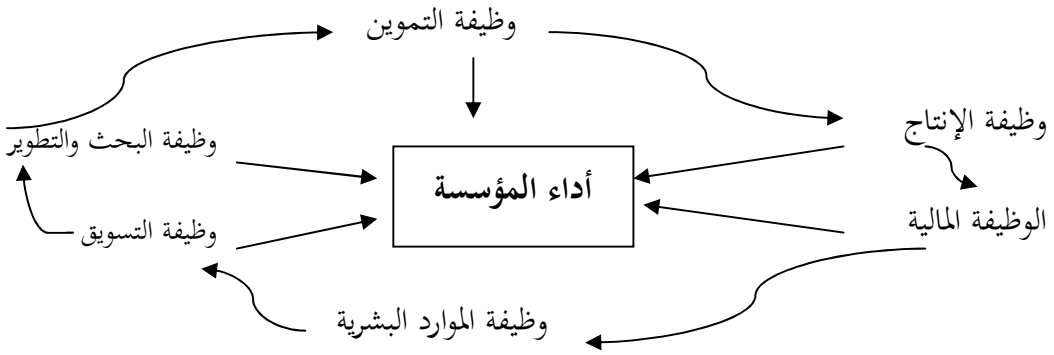

المصدر: من إعداد وتصور الباحث

4) حسب معايير الجهة التي أنجزت الأداء :

يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا لمصدر الأداء، إلى أداء داخلي (ذاتي) و أداء خارجي وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وهي تقسم كما يلي [2]:

- الأداء الخارجي (الظاهري): يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة ، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص نذكر منها : انفتاح المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة ، براءات اختراع التي يتم استثمارها ، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى ،ظهور قوانين حكومية مدعمة لسياسة المؤسسة ...الخ ، كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية ، لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا.

[1] حفصي رشيد،مرجع سابق، ص ص18-19.

[2] شباح نعيمة،"**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة ،الجزائر،2008/2007 ص10.

- الأداء الداخلي (الذاتي): يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها ، أي بفضل المجهودات التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة ،وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية:

1- **الأداء البشري:**

يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة و تحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهارتهم أحسن استغلال.

2- **الأداء المالي:**

يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل ومؤشرات التوازن و النسب من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

3- الأداء التجاري:

يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر: رقم الأعمال ،المردودية ، عدد الزبائن، معدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.

4- الأداء التقني :

يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج [الإستثمارات] في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية ،من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

5- الأداء التمويني:

يقصد به أداء المؤسسة في وظائف الشراء ،النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية ،المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ويعتبر معدل دوران المخزون ، زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويني.

والشكل التالي يوضح الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة الإقتصادية:[1]

الشكل (09) الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة

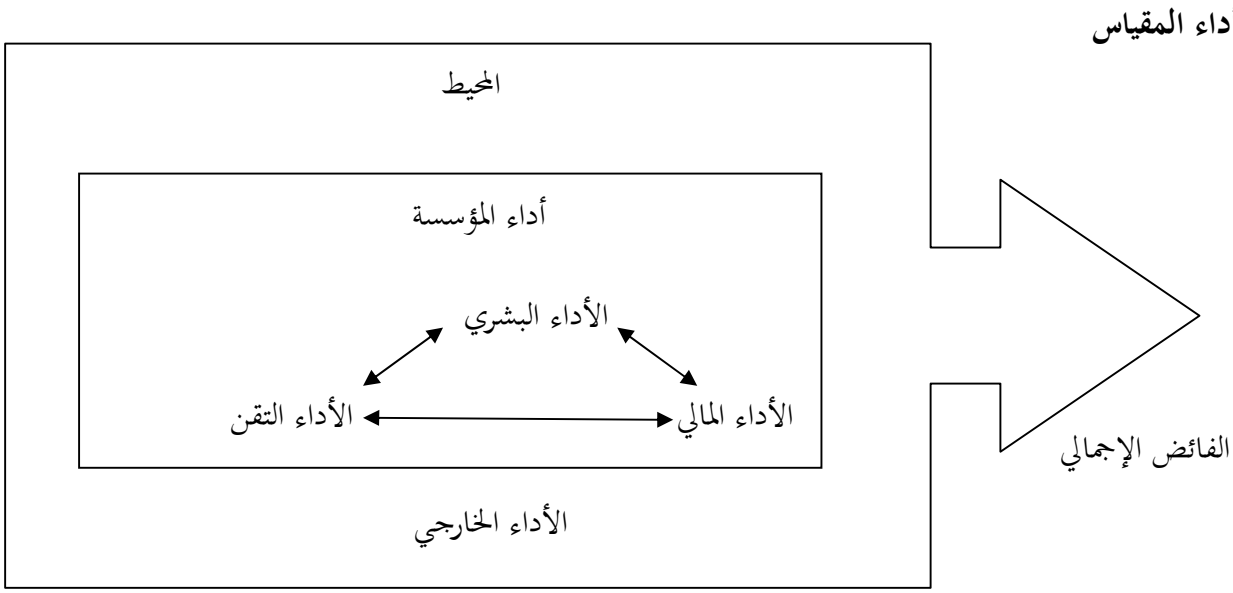

المصدر: عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ،جامعة بسكرة،2002، ص06.

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو الإنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية ، التنمية ،والمالية يضاف اليها التفاعل الموجود بين المنظمة وبيئتها الخارجية وكلما أحسست المؤسسة التعامل مع بيئتها الخارجية من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسة سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجي .

المطلب الثالث: مجالات الأداء

تتنوع و تختلف مجالات الأداء في المؤسسات وذلك بإختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها حيث يرى البعض أن هذه المجالات عبارة عن الجوانب الخاصة بالمؤسسات والتي يجب أن يعمل بفعالية لضمان تحقق نجاح المؤسسة كالتالي: [2]

مجالات الميدان الأداء المالي:

بعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القادم المشترك بين الكاتب والباحثين والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية

[1] شباح نعيمة،مرجع سابق ،ص ص10-11.

[2] فلاح حسن عداي الحسني ، مرجع سابق ص ص 58-59.

والنظرية في عمليات تقييد الأداء ضمن الواقع العلمي في مختلف مؤسسات الأعمال حيث يرى "lynch" بأن الأداء المالي يبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات ،وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر، ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي ، وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة ،وضمن التوجه يعبر"Hunt m-organ" عن تلك الأهمية بالقول إن الأداء المالي يعد هدف المؤسسات الأساسي ، وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي ، وضمن المنظور الإستراتيجي للأداء المالي .

مجال الميدان المالي والعملياتي (تشغيلي) :

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات ، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يتم الإعداد أيضا على مؤشرات تشغيله في الأداء :

كالحصة السوقية ، تقديم منتجات جديدة ،نوعية المنتج والخدمة المقدمة فاعلية العملية التسويقية والإنتاجية، ويرى "Macmenamin"أن الإعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة ، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بنسب أداء غير مالية لبناء نظام قياس فعال في المؤسسة .

كما يرى Vonkatraman-Ramanujam أن : " الإعتماد على المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات العملياتية ، يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الإستراتيجية الحديثة".

مجال الميدان الفاعلية التنظيمية:

يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع و الأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي ،ويرى Cameran-Whetnte: "أنه في المناسب الإعتماد هذا الميدان بمفاهيمه ومقاييسه عند دراسة الأداء في مختلف المجالات الإدارية ، خاصة في مجال بحوث الإدارة الإستراتيجية ونظرية المؤسسة نظرا لما تتطلبه المتشابكة للأهداف التنظيمية حاجات الأطراف المرتبطة بها من الإهتمام إذ يعطي ميدان الفاعلية التنظيمية الأهداف أصحاب المصالح في المؤسسة ، ويجد القياسات المناسبة للأهداف مختلف الأطراف".

وضمن منطق آخر يؤكد Porter: " على مفهوم الفاعلية وقدرتها كميدان أداء تستطيع المؤسسة من خلاله التفوق تنافسيا ".

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الإختصاصية ،كون هذا الأخير يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة ، سوف نتعرض في المبحث إلى مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي ، و كذا المؤشرات و المعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة .

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي ،كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها ، و نتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها :[1]

إن الأداء المالي هو : "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية متحدة ، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة ".

و يعرف كذلك على أنه :"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الإقتصادي و القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح ".

وهناك من الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو : " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية ".[2]

أما ميلتون فريدمان فيرى أن :" الأداء المالي يتوقف على الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن".

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية :

---

[1] حفصي رشيد،مرجع سابق،ص34.

[2] بن خليفة حمزة،"**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص64.

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المعتمدة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية .

ونتيجة لذلك ،فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة ، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الإعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،الجداول الملحقة ... إلخ ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة ،أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه ،فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه ،بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الإستمرارية والبقاء ، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية ،بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر ،بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبة .

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما ،والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية.
- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية المالية المعاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية و الإتجاهات الإقتصادية الحديثة .
- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و إقتصادية.[1]

المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف في مايلي:

- إنشاء القيمة .

[1] حفصي رشيد ، مرجع سابق ، ص35.

- المردودية
- السيولة واليسر المالي.
- التوازن المالي.

بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي.

أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الإقتصادية.

1- إنشاء القيمة :

نعني بإنشاء القيمة ، قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل ، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.[1]

2- السيولة واليسر المالي :

نعني باليسر المالي أو السيولة ، قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى ، يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا .[2]

3- التوازن المالي:

يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة ، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، إذ يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الإستثمارات ، مما يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء من السيولة لمواجهة مختلف الإلتزامات ، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة ، وهذا ما يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات ، وبالتالي فإن التوازن المالي مهم جدا للمؤسسة فهو يساهم في توفير السيولة واليسر المالي .

4- المردودية :

[1] محمد محمود الخطيب ،"**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان 2009،ص35.

[2] السعيد فرحات جمعة،"**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"،دار المريخ للنشر ،الرياض ،السعودية،2000،ص247.

تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة الإقتصادية ، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة لمستوى أدائها ، حيث يرى Peter-Drucker بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب على المؤسسة أن تحدد فيها أهدافها وهي على التوالي كما يلي : الإنتاجية- المردودية –الموارد المالية –الحصة السوقية –أداء المسيرين –المسؤولية الإجتماعية للأفراد – الموارد الفيزيائية.

فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها :"ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ،حيث تحدد مستوى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ، أو قدرة الوسائل على تحقيق النتائج من استعمال الرأس مال الإقتصادي والمالي معا، أي من خلال المردودية المالية والإقتصادية معا .[1]

ثانيا:مصادر معلومات المؤسسة الإقتصادية

و تتمثل في مصادر خارجية و مصادر داخلية :[2]

1- المصادر الخارجية:

تقوم المؤسسات الإقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الإقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة ،فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الإقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للإقتصاد،أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها ،لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية والإقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية.

2- المصادر الداخلية :

أما المصدر الثاني للمعلومات فهي المصادر الداخلية ، والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات ،وتتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية العمومية ، جدول حسابات النتائج ، الملاحق وتقارير للنشر.

[1] محمد محمود الخطيب ،مرجع سابق ،ص36.

[2] حفصي رشيد ، مرجع سابق ،ص38.

تقوم الميزانية بتقديم معلومات متعلقة بمصادر الأموال و أوجه استخدامها ، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة وتعرف على أنها :"جدول مرتب ومقوم لعناصر الموجودات ومطالب المؤسسة في تاريخ معين". وتنقسم إلى جانبين هما : الأصول والخصوم ،فالأصول تجمع بنود متعلقة بحقوق المؤسسة وما تمتلكه من أموال في شكل أصول ثابتة أو متداولة ونقدية جاهزة ، بالإضافة إلى حسابات التسوية في حال ما إذا كانت نتيجة الدورة خسارة ، وترتب هذه العناصر تبعا لمدة الإستعمال ،أما الخصوم فهي تجمع البنود المتعلقة بالإلتزامات التي هي على عاتق المؤسسة والتي تتمثل في الأموال الخاصة ، يضاف إليها مختلف القروض المحصل عليها لتمويل العمليات الإستثمارية ومختلف المؤونات الموجهة للمخاطر والتكاليف وحسابات التسوية في حال كانت نتيجة الدورة ربح وترتب بنودها تبعا لتاريخ استحقاقها .

أما جدول حسابات النتائج فيقوم بتقديم ملخص عن نشاط المؤسسة دوريا ، في شكل تكاليف و إيرادات التي ساهمت في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة وكيفية تشكلها خلال دورة معينة ، وقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال هذا الجدول مستويات عدة للنتائج ، بغية الوصول إلى نتيجة الدورة والممثلة في : مستوى الهامش الإجمالي ،مستوى القيمة المضافة ، مستوى نتيجة الإستغلال (الإقتصادية) ، مستوى نتيجة خارج الإستغلال ، مستوى نتيجة الدورة ، والتي تعبر عن النشاط الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين .

أما الملاحق فهي تجمع كل المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية، ويتكون الملحق عادة من وثائق أخرى (الحسابات السنوية ،جداول التمويل ،جدول تخصيص النتيجة ،جرد القيم المتداولة ،المبادئ المحاسبية ،...الخ)

يضاف إلى كل ما سبق تقارير التسيير والتي تعتبر بدورها مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة ، فهي تبين وتعطي تفسيرات حول البيانات المعروضة ، وتعرض كذلك آفاق تطور المؤسسة والمخاطر وبعض التوصيات ، كما يعطي معلومات عن المساهمين ومحددات الرقابة ،بالإضافة إلى معلومات متعلقة بتسيير الموارد البشرية وطريقة التسيير في المؤسسة.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

تعتبر دراسة مؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم ، باعتباره يمكّن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة و التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق ، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة ، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من المعلومات المتوافرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة مالية محددة ، ومقارنتها بنتائج التحليل لسنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو بالمؤشرات المعيارية.

وتعرف النسب المالية على أنها :"علاقة بين رقمين، وناتج هذه المقارنة يتم استخدامه لتقييم موقف معين".

وتعرف كذلك أنها:"تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدّة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية "، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .

ولا تكون هذه النسب ذات مدلوليه في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة ، للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور ، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الإنحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وفي مايلي أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا :[1]

أولا: مؤشرات السيولة

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية الجارية ، عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر تؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة ، ويقصد كذلك بها قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالإلتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير ، وتهدف هذه النسب إلى

[1] حفصي رشيد ،مرجع سابق، ص39.

تقييم قدرة المؤسسة المالية في الأجل القصير ، وهي تختلف بإختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب مايلي :[1]

1- نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، "**التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010،ص37

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة ، يمكّنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل ،ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة ، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته،بالإضافة لضخامة الأصول الثابتة ،لكن ما يعوض هذا الإنخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات .

وهذا ما أدى بالباحثين إلى إعتبار أن النسبة المثالية للسيولة العامة هي بين(1، 2) ، وهي تحدد تبعا لنوع القطاع وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات.

2- نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة –المخزون / ديون قصيرة الأجل .

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، مرجع سابق ،ص37

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل ، و إذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع .

[1] مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، "**التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010،ص37.

3- نسبة السيولة الحالية (الفورية):

وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة الآتية :

نسبة السيولة الحالية= النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة .

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، مرجع سابق ،ص38

ملاحظة : إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الإستثمارات، فائض النقدية.

ثانيا: مؤشرات المديونية

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين ، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الإلتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب[1] :

1-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

نقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الإقتراض الخارجي بالمستقبل وتساوي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =[(المطلوبات المتداولة +المطلوبات طويلة الأجل)]×100/الأصول

'**لمصدر**: إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، "**التحليل المالي**"، داروائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان ،الأدرن ،2005،ص56

2-نسبة الديون إلى حقوق الملكية :

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات ،فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية =[(الديون ×100)/حقوق الملكية]

'**لمصدر**: إسماعيل إسماعيل و آخرون ،مرجع سابق ، ص56

[1] إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، "**التحليل المالي**"، داروائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان ،الأدرن ،2005،ص ص56-63

3-معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة ،وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الإطمئنان قبل إعطاء أي قرض.[1]

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة .

المصدر: خالد وهيب الراوي،يوسف سعادة ،"**التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن،2000،ص65.

ثالثا: مؤشرات النشاط

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات ، و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على الأصول المختلفة ، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دورانها)، حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى ،وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط مايلي [2]:

1-معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها(أصول ثابتة ومتداولة) في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات/ مجموع الأصول الصافية

المصدر:محمد محمود يوسف،"**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر ،2005، ص52

وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما:

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة – معدل دوران مجموع الأصول المتداولة .

[1] خالد وهيب الراوي،يوسف سعادة ،"**التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن،2000،ص65.

[2] محمد محمود يوسف،"**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر ،2005، ص ص52-57

***معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة**

***معدل دوران مجموع الأصول المتداولة= صافي المبيعات/ صافي الأصول المتداولة**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص53

2-معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إدارتها للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون وتعطى بالعلاقة التالية:

***معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون**

***متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول مدة +رصيد آخر مدة) ÷2**

*** معدل دوران المخزون باليوم = معدل دوران المخزون/360يوم)**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص54

3-معدل دوران المدينين(العملاء):

يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الآجلة /متوسط المدينين.

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص54

يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة ، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الإئتمان وتحصيله ،أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين وتعطى بالعلاقة التالية :

فترة التحصيل الحسابات المدينة بالأيام =360يوم/ معدل دوران الحسابات المدينة.

حيث أن معدل دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسة تختلف من مؤسسة لأخرى.

4-معدل دوران الدائنين (الموردين):

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية :

***معدل دوران الموردين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين.**

***فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة= 360يوم/ معدل دوران الحسابات الدائنة.**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص55

رابعا:مؤشرات المردودية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة،كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى مايلي :[1]

1-مردودية استثمارات المساهمين:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية : **مردودية استثمارات المساهمين=الربح الصافي بعد الضريبة/ استثمارات المساهمين.**

المصدر : بن خروف جليلة،**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير ،غير منشورة جامعة بومرداس، الجزائر،2009،ص90.

[1] بن خروف جليلة ، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**" ،رسالة ماجستير ،غير منشورة جامعة بومرداس،الجزائر 2009،ص ص 90-92.

2-مردودية القيمة الصافية:

وتحسب بالعلاقة التالية:

مردودية القيمة الصافية= صافي الأرباح بعد الضرائب/صافي المبيعات

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

3-مردودية مجموع الأصول:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مردودية مجموع الأصول= الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

4-المردودية التجارية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي/ رقم الأعمال.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

5-المردودية المالية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي/إجمالي الأصول الصافية.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

6-نسبة المردودية: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية = هامش التمويل الذاتي /رأس المال المستثمر الحالي.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

7-نسبة مردودية الأموال الخاصة :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة= الربح الصافي / الأموال الخاصة.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

خامسا: مؤشرات التوازن

تتمثل مؤشرات التوازن في :[1]

- رأس المال العامل .
- احتياجات رأس المال العامل .
- الخزينة .

1-رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة) وبين الخصوم المتداولة (الإلتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة)،ويتم حسابه كما يلي :

***رأس المال العامل= الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.**

***رأس المال العامل=الأصول المتداولة –ديون قصيرة الأجل.**

المصدر: شعيب شنوف ،"**محاسبة المؤسسة ج1**"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ،الجزائر ،2008،ص210

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي :

- رأس المال العامل الخاص ، رأس المال العامل الأجنبي.
- رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي.

[1] شعيب شنوف ،"**محاسبة المؤسسة ج1**"، مكتبة الشركة الجزائرية ،بودواو ،الجزائر ،2008،ص210-216.

***رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة–الأصول الثابتة.**

***رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الصافي–رأس مال العامل الخاص.**

***رأس مال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة.**

***رأس مال العامل الصافي= الأموال الدائمة– الأصول الثابتة.**

المصدر: شعيب شنوف ، مرجع سابق،ص211

ملاحظة:

- عندما يكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي .
- عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط .
- عندما يكون رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها .

2–إحتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الإحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل ،أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة ،والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ، وتظهر هذه الإحتياجات بالعلاقة التالية:[1]

إحتياجات رأس المال العامل =(قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة)–(الديون قصيرة الأجل –سلفات)

المصدر: شباح نعيمة،مرجع سابق، ص69.

3–الخزينة:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الإستغلال ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن

[1] شباح نعيمة،مرجع سابق، ص69.

مالي بالمؤسسة، وتحسب كما يلي [1]:

***الخزينة الصافية= القيم الجاهزة–سلفات مصرفية.**

***الخزينة الصافية = رأس المال العامل–احتياجات رأس المال العامل**

المصدر: بن خروف جليلة، مرجع سابق ، ص92

ملاحظة :

- عندما تكون الخزينة صفرية فهي تدل على الحالة المثلى و تعبر عن وجود توازن مالي .
- عندما تكون الخزينة موجبة فهناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بإحتياج رأس المال العامل .
- عندما تكون الخزينة سالبة أي رأس المال العامل أقل من الإحتياج أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية إحتياجاتها المتزايدة من أجل استمرار النشاط .

[1] بن خروف جليلة ،مرجع سابق، ص92.

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

بعد الدراسة النظرية لجانبي التدقيق المحاسبي و الأداء المالي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي و الأداء المالي نظريا ، و كان هذا بعد إجراء الدراسة الميدانية خلصنا إلى مايلي: [1]

المطلب الأول : دور التدقيق المحاسبي في إكتشاف الفساد المالي و الحد منه

نظرا لإنتشار ظاهرة الفساد المالي من غش و إحتيال التي تتعرض لها المؤسسات و دورها في إنهيارها و حدوث خسائر كبيرة لديها و خروجها من السوق و ضياع أموال المساهمين ، مازلنا نبحث في دور التدقيق المحاسبي في ضبط و تحسين الأداء المالي ، فلا بد أن نعرج على دور التدقيق المحاسبي في مكافحة الفساد المالي و التقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق و الرقابة دائما يمنع من تسول له نفسه بالقيام بالأعمال الغير مشروعة ، حيث أن تدقيق أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات و أية عملية تخصيص غير مناسبة للأصول و الموجودات ، و ينشأ خطر الإحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين تدفعه إلى ممارسة الإحتيال ، وجود فرصة سانحة مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية ، و كذا عدم نزاهة الشخص القائم بالتحايل و بالتالي يقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم و عدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث الغش و الإحتيال و رصدها و متابعتها و معاقبة مرتكبيها ، و هذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق المحاسبي حيث أن الحذر و الشك المنطقي أو ما يقصد به الشك المهني من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق و التي تساعده في مهمته ، و قد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق المحاسبي في إكتشاف الغش و الإحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق تقاريره إلى مجلس الإدارة و ليس الإدارة العليا للمؤسسة و ذلك يتم بعد إجراء التحقيقات و التحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الإستقلالية العالية و عدم تدخل أي فرد كان في مهامه .

و كما رأينا يعمل التدقيق المحاسبي على الحد من الفساد المالي ، و بالتالي جودة المعلومات و القوائم المالية الذي يكون في صالح أداء المؤسسة المالي و يعمل على تحسينه .

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في إتخاذ القرارات

يلعب التدقيق المحاسبي أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على مدقق حسابات المؤسسة.

المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة وفعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق المحاسبي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لإتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن تم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق المحاسبي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا دواليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الإقتراحات المناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لإتخاذ القرار وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية .

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الإستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لإتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها ، حيث أن إتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الإعتبار وعلى أساسها يتم إتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالإستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

المطلب الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر

إن التدقيق المحاسبي له دور فعال في إدارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل لأن تدقيق إدارة المخاطر يكشف عن نقاط ضعف البرنامج وبالتالي يخلق فرصة لعلاج عيوبه وخلق برنامج أقوى، ومن الواضح أن المؤسسة لن تستفيد إذا وضع التقرير على الرف من أجل الرجوع إليه مستقبلا، وبينما سيوفر الكثير من المناقشات مرجعا مفيدا لسنوات مقبلة حيث تحوي معظم تقارير التدقيق على توصيات قوية جديرة بالتنفيذ الفوري.

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي و إدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها، وتجنبا للمخاطر والتقليل منها وإكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويعمل على حسن التعامل معها، وبالتالي يقلل من الخسائر ويرفع من أداء المؤسسة المالي وهو الهدف الذي تسعى إليه كل مؤسسة .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يمكن القول أن هدف أي مؤسسة إقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الإستقلالية المالية والإستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة ، ألا وهو التدقيق المحاسبي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق المحاسبي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الإقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسة كون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه ومن أجل تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر آلية تدقيق محاسبي تعمل في صالح المؤسسة .

الفصل الثالث

الإطـار التطبيـقي في المؤسسـة العمـومية الإقتصاديـة لنقل المسـافريـن بشرق البلاد -قسنـطينة- EPE/TVE

تمهيد الفصل:

تم التطرق في الدراسة النظرية إلى التدقيق المحاسبي بإعتباره أداة و وسيلة لا يمكن الإستغناء عنها نظرا لما يقدمه للمؤسسة من معلومات و خدمات عن مدى تحكمها في العمليات المحاسبية التي تقوم بها ، وكذلك إلى دوره في تحسين الأداء المالي، وبهدف إثراء ما جاء في القسم النظري تم تدعيم هذا البحث بدراسة تطبيقية وذلك من أجل معرفة مدى تطابق ما هو نظري وما هو موجود في الواقع، ومن أجل الوصول إلى الهدف قمنا بتسليط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات العمومية ، المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين بشرق البلاد – قسنطينة – EPE/TVE وذلك لمعرفة دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي.

و لدراسة ذلك بشكل من التفصيل سيتم دراسة هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد EPE/TVE .

المبحث الثاني : طريقة التدقيق المحاسبي و الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE .

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE .

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد

تمثل المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد من أقدم و أكبر مؤسسات النقل بالجزائر لما لها من طابع تاريخي قديم و صبغة وطنية، بعدما حلت محل المؤسسة الوطنية لنقل المسافرين S.N.T.V ، و كذلك المستقبل الواعد الذي ينتظرها بعدما جددت الدولة الجزائرية الثقة في هذه المؤسسة، حيث قامت بتدعيمها و ضمها إلى جانب مؤسسات نقل أخرى إلى مجمع النقل البري تحت إشراف الوزارة الوصية المتمثلة في وزارة النقل .

و سنتناول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد ، أهدافها ، و هيكلها التنظيمي بالتفصيل كل مديرية على حدى .

المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد

تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد الوريث الشرعي للمؤسسة الوطنية لنقل المسافرين سابقا حيث حلت محلها عام 1983 م ، فهي مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها الإجتماعي ب ثلاث مائة وسبعون مليون دج (370 000 000.00دج) تندرج تحت قطاع الخدمات بحيث يكمن دورها الرئيسي في نقل المسافرين عبر الطرقات بين ولايات الوطن، كما أنها تعد من المؤسسات المتوسطة بحيث لا يفوق عدد عمالها حاليا 367 عامل، وتتكون حظيرتها من 108 حافلة موزعة على ثلاث وحدات خدمية بسكرة ، سطيف و سكيكدة .

يكمن مقرها بالمنطقة الصناعية 24 فيفري 1956 قسنطينة ، وتتكون المديرية العامة من أربع مديريات مركزية : مديرية الموارد البشرية، مديرية المالية والمحاسبة، مديرية الإستغلال ومديرية الصيانة، تترأسها المديرية العامة، تحتوي كل مديرية على دوائر وكل دائرة على مصالح وكل مصلحة على أقسام تقوم بالإشراف ومراقبة وتسيير الوحدات الخدمية الثلاث بسكرة،سطيف و سكيكدة ، وتستقبل التوجيهات والتعليمات من مجلس إدارة المؤسسة الذي يقوم برسم المحاور الكبرى لها، لتقدم في الأخير حصيلة أعمالها ونشاطاتها لكل سنة إلى المجمع البري لنقل المسافرين الكائن مقره بالعاصمة من خلال الجمعية العامة العادية التي تنعقد نهاية كل موسم.

المطلب الثاني: أهداف المديرية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد

نظرا لما يكتسبه قطاع النقل من أهمية بالغة في الجزائر،حيث يعتبر من مهام وزارة النقل ضمان السير الجيد لتنقل مختلف الأفراد و المسافرين ، فإن أهداف مؤسسة نقل المسافرين للشرق تتمثل فيما يلي :

- ضمان تنقل أفراد المجتمع عبر كافة ولايات الوطن .
- ضمان تنقل أفراد الجيش الشعبي الوطني في مختلف المهام الموكلة إليه .
- السهر على توفير النقل في كل الأوقات و الأماكن .
- السهر على تقديم أحسن الخدمات للمسافرين .
- توفير مناصب العمل .
- تحقيق أكبر قدر من الأرباح (زيادة رقم الأعمال) .
- الحفاظ على أصول المؤسسة و ضمان إستمراريتها .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

1– الرئيس المدير العام :

و هو الذي يقوم بالمتابعة اليومية لجميع المديريات و مهمته مراقبة الوحدات الثلاث (بسكرة–سطيف–سكيكدة) ، و كذلك يقوم بتقييم نشاط رؤساء الوحدات ، و إصدار التعليمات و الأوامر ، كما أنه يقوم بزيارات لهاته الوحدات ، بالإضافة لذلك فهو مطالب برفع الحصيلة و تقييمها إلى مجمع النقل البري بالجزائر العاصمة .

2– حافظة سر الأمانة :

و هي التي تقوم بتسجيل البريد الصادر و الوارد مع استقبال جميع المكالمات الهاتفية ، و تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة و مختلف الوحدات ، كما أنها تتولى تحديد مواعيد استقبال المدير العام و مختلف الأعمال الأخرى.

3– التدقيق الداخلي :

و هي أهم وحدة داخل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة ، حيث تمثل هذه الوحدة صورة الوحدات التابعة لها ، حيث يقوم المدقق الداخلي بالمديرية بمتابعة أعمال مصلحة المالية و المحاسبة خاصة و المصالح الأخرى عامة، حيث يعطي الصورة الأوضح للوضع المالي بمختلف الوحدات عن طريق تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد .

4- مديرية المحاسبة و المالية :

و هي القلب النابض للمؤسسة حيث تترجم كل عمليات الشراء و البيع إلى الأموال تسدد بها مختلف التكاليف و إستلام المبالغ المالية المقابلة للخدمات المقدمة ، أو هي التي توفر الجانب المالي الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة ، و تنقسم إلى دائرة المحاسبة ، و دائرة المالية .

5- مديرية الصيانة :

و هي المديرية المختصة بعمليات التصليح المتعلقة بموجودات الوحدات الثلاث من حافلات و سيارات و شاحنات ،كما أنها تقوم بمراقبة و تسيير المخزونات بالوحدات ، و تنقسم إلى دائرة الورشة ، و دائرة التقني الإداري و المخزون .

6- مديرية الإستغلال :

تحظى هذه المديرية بأهمية كبيرة لما لها من دور كبير في عقد صفقات كراء الحافلات مع النواحي العسكرية للجيش الشعبي الوطني و كذا الدرك الوطني ، و تقوم بإعداد الفواتير و تقديم الإحصائيات الشهرية و السنوية ، و كذا مراقبة الحافلات بالطرق الوطنية لضمان السير الحسن و تقديم أحسن الخدمات ، بالإضافة إلى استقبال الشكاوي من طرف المسافرين و تقديم الحلول ، حيث تنقسم إلى دائرة الإستغلال ، و دائرة المراقبة .

7- **مديرية الموارد البشرية :**

هي مديرية تهتم بشؤون العاملين و تسهر على الإستعمال العقلاني لليد العاملة ، و تسعى إلى تحقيق ظروف عمل جيدة و تحسينها بإستمرار ، بالإضافة إلى بعض الوظائف و المهام الأخرى كالإستقطاب ،الأجور ، الإختيار ، التعيين ، التكوين ، التحفيز ... الخ ، و تتكون من دائرة المستخدمين ، و دائرة الأجور .

يتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين في الشكل التالي :

الشكل رقم(10) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

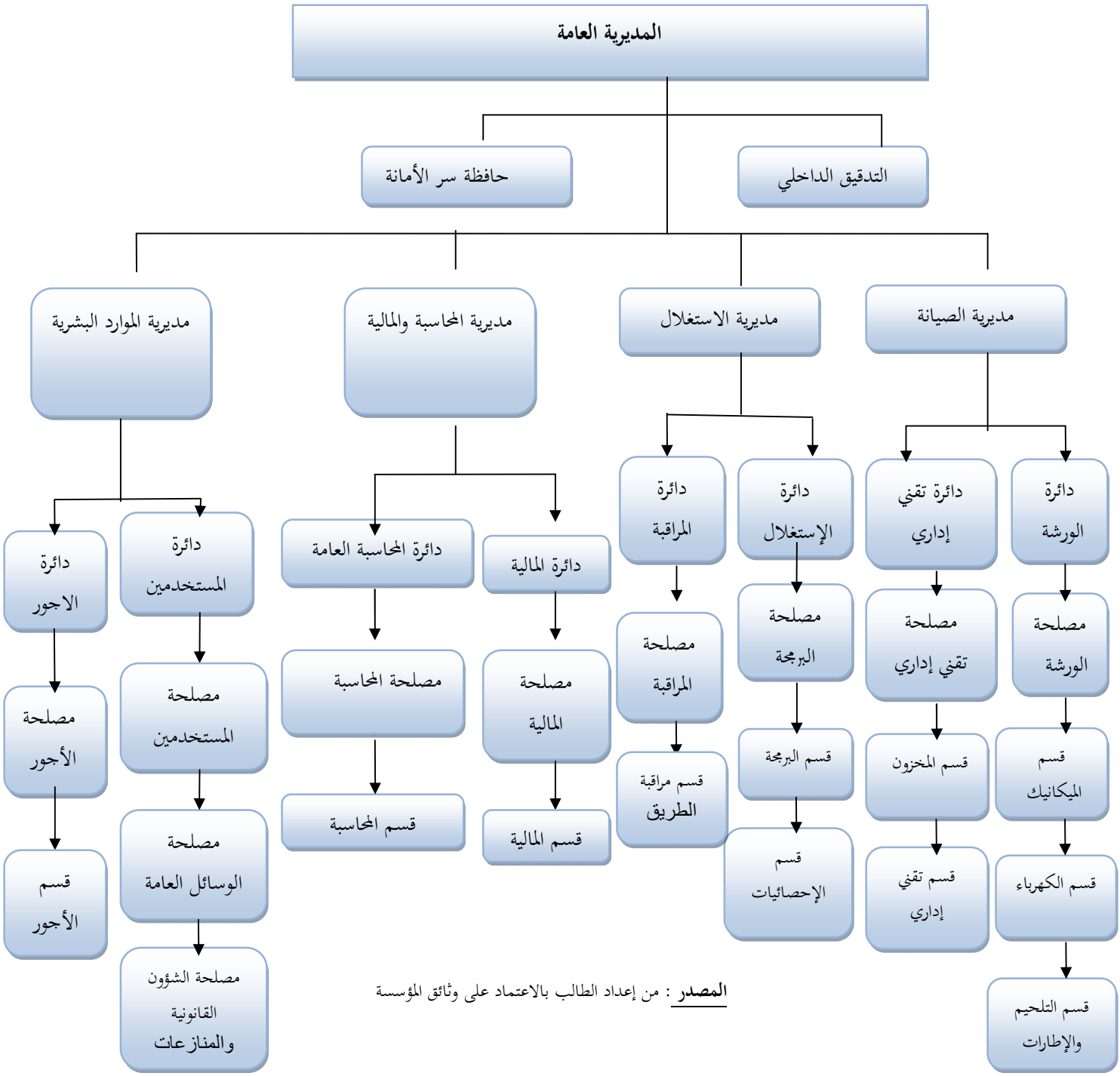

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (03) : يوضح تطور العمال و رقم الأعمال 2013–2014–2015

البيـــــــــان	2013	2014	2015
العمال الدائمين	140	158	200
العمال المتعاقدين	148	156	167
رقم الأعمال 1000 دج	185 125	217 656	241 782

المصدر : مديرية التدقيق الداخلي

جدول رقم (04) : يوضح عدد الحافلات بالوحدات 2013–2014–2015

البيـــــــــان	2013	2014	2015
وحدة –34– بسكرة	15	15	28
وحدة –33– سطيف	18	20	31
وحدة –37– سكيكدة	23	25	51
المجموع.....	**56**	**60**	**110**

المصدر : مديرية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: طريقة التدقيق المحاسبي و واقع الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسة محل الدراسة تحصلنا على بعض المعلومات التي تخص موضوع بحثنا، و تتجسد في واقع التدقيق المحاسبي و الأداء المالي بالمؤسسة ، و كانت كما يلي :

المطلب الأول : طريقة التدقيق المحاسبي بالمديرية العامة لنقل المسافرين EPE/TVE

أول مرحلة والتي تكون بداية كل سنة بوضع برنامج سنوي يحتوي على المواضيع ذات الأولوية، أي أن معالجة التدقيق المحاسبي لها يأتي بالإضافة للمؤسسة سواء كانت بتجنب نتائج سلبية أو بتحسين المردودية وبعد المصادقة على هذا البرنامج من طرف الرئيس المدير العام للمؤسسة بإعتباره المسؤول المباشر لمصلحة التدقيق الداخلي، تشرع هذه الأخيرة في تطبيق هذا البرنامج والذي يكون عبر مراحل و بمهمة عمل مقابل كل موضوع والتي تسير على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

وضع خطة عمل يتم التطرق فيها لأهم المحاور الملمة بالموضوع المراد معالجته، أبرزها مدى تطابق الإجراءات المعمول بها داخليا مع النصوص القانونية سواءا كانت موضوعة من طرف الدولة أو من طرف المؤسسة فقط.

المرحلة الثانية:

كتابة رسالة المهمة وإرسالها إلى المسؤول الأول عن تسيير الجانب المستهدف من طرف التدقيق، يتم فيها ذكر موضوع المهمة وتاريخها، وذلك لتحضير الجهة المعنية لكل المستلزمات التي تساعد في نجاح العمل وأدائه على أحسن ما يرام.

المرحلة الثالثة:

قبل التنقل إلى عين المكان، إذا كان بوحدة من الوحدات الخدمية المذكورة سالفا يجب المصادقة أولا على أمر بالمهمة من طرف المسؤول المباشر (إجراءات إدارية) أما إذا كان بوحدة المقر فلا داعي لهذه الإجراءات.

عند الوصول إلى الجهة المعنية تبدأ المهمة بعقد اجتماع أولي مع المسؤولين كمدير الوحدة ورئيس المصلحة، لشرح حيثيات الموضوع وذلك من أجل التقارب وتسهيل المهمة،يلي ذلك التوجه إلى معاينة وفحص الوثائق مع الإستماع للعمال المعنيين للخروج بنتائج دقيقة تخدم مصلحة المؤسسةة لا غير، وبعد أخذ الوقت الكافي لإنهاء العمل بإحترافية ودون المساس بالنظام العام للوحدة أو ما شابه، إجتماع مكمل للأول يتم للمصادقة فيه والإجماع بين كل الأطراف على ما توصل إليه التدقيق المحاسبي.

المرحلة الرابعة:

التقرير والذي يشمل كل النتائج والملاحظات التي دونت خلال أداء المهمة وتم المصادقة عليها من الأطراف المعنية. يبدأ بالمقدمة فتشخيص المخالفات أو الأخطاء ومن أين كان مصدرها دون نسيان النقاط الإيجابية التي يجب الإشارة إليها ، يلي ذلك التوصيات الهادفة لمعالجة تلك الأخطاء وإرجاعها لتسلك المسار الصحيح، لينتهي بخلاصة تكون عصارة التحاليل و الإستنتاجات لما تم الوصول إليه.

المرحلة الخامسة و الأهم:

مخطط التدخل والذي يهدف لتجسيد التوصيات المشار إليها بالتقرير، من أجل الحصول على نتائج مرجوة للمؤسسة.

المطلب الثاني : واقع الأداء المالي بالمديرية العامة لنقل المسافرين EPE/TVE

سوف نقوم في النقاط الموالية بعرض الميزانية و جدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2014-2015:

الجدول رقم 05:الميزانية المالية المفصلة للأصول المؤسسة

الأصـــــــول	إجمالي	إهتلاك	صافي2015	صافي2014
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	1 515 244.45	696 903.77	818 340.68	820 015.68
تثبيتات عينية				
أراضي	9 049 861.75		9 049 861.75	11 028 686.85
مباني	445 960 055.75	225 428 392.76	220 531 662.99	323 216 102.47
تثبيتات عينية أخرى	2 596 249 689.90	1 034 783 718.98	1 561 465 970.92	392 407 488.56
تثبيتات جاري انجازها	1 238 837.60		1 238 837.60	1 365 537.73
تثبيتات مالية				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	5 829 035.31	96 766.98	5 732 268.33	6 948 801.64
ضرائب مؤجلة علي الأصل	2 318 347.16		2 318 347.16	104 000.00
مجموع الأصول غير الجارية	**3 062 161 071.92**	**1 261 005 782.49**	**1 801 155 289.43**	**735 890 632.93**
أصول جارية				
	13 776 586.88	5 422 544.38	8 354 042.50	6 348 004.15
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	210 255 752.38	74 803 749.70	135 452 002.68	138 482 317.47
الزبائن	14 435 066.03	270 818.06	14 164 247.97	139 588 769.66
المدينون الآخرون	110 865 599.22		110 865 599.22	133 602 497.65
الضرائب وما شابهها	5 194 575.00		5 194 575.00	6 666 351.37
حسابات دائنة أخري واستخدامات مماثلة	97 481 740.76		97 481 740.76	60 148 103.51
الخزينة				
مجموع الأصول الجارية	**452 009 320.27**	**80 497 112.14**	**371 512 208.13**	**484 836 043.81**
مجمـــوع الأصـــــــول	**3 514 170 392.19**	**1 341 502 894.63**	**2 172 667 497.56**	**1 220 726 676.74**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 06:الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصـــــــــوم	ملاحظة	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		370 000 000.00	370 000 000.00
رأس مال غير مستعان به		6 105 859 354.71	3 857 006 503.49
إحتياطات		66 171 294.00	66 171 294.00
فارق إعادة التقييم فارق المعادلة1		1 046 692.82	1 046 692.82
نتيجة صافية نتيجة صافية حصة المجمع		**(174 726 318.09)**	**(31 802 898.15)**
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		**(6 510 159 046.82)**	**(6 375 724 966.98)**
المجموع		**(141 808 023.38)**	**(2 113 303 374.82)**
الخصوم غير الجارية			
قروض ديون مالية		2 160 041 414.62	2 932 546 068.29
ضرائب مؤجلة ومرصده لها		2 045 760.58	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		2 689 677.36	946 000.00
مجموع الخصوم غير الجارية		**2 164 776 852.56**	**2 933 492 068.29**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		50 438 724.39	41 940 666.53
ضرائب		51 325 586.22	223 714 441.05
ديون أخرى		45 286 582.67	33 371 786.95
خزينة سلبية		2 647 775.10	101 511 088.74
مجموع الخصوم الجارية		**149 698 668.38**	**400 537 983.27**
مجمـــوع الخصـــوم		**2 172 667 497.56**	**1 220 726 676.74**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 07:جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة 2015-2014

البيـــــــان	ملاحظة	2015	2014
رقم الأعمال		241 782 265.15	217 656 107.77
الإنتاج المثبت		518 936.82	126 700.13
إنتاج السنة المالية		242 301 201.97	217 782 807.90
المشتريات المستهلكة		36 672 480.71	32 923 927.59
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		89 440 688.63	64 036 952.82
استهلاك السنة المالية		**126 113 169.34**	**96 960 880.41**
القيمة المضافة للاستغلال		**116 188 032.63**	**120 821 927.49**
أعباء المستخدمين		161 392 587.73	128 448 382.92
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		6 148 779.74	5 515 277.94
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		(51 353 334.84)	(13 141 733.37)
المنتجات العملياتية الأخرى		13 796 752.79	51 659 164.09
الأعباء العملياتية الأخرى		3 797 061.99	16 939 928.82
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات		116 901 211.73	76 225 847.09
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		355 296.27	40 328 023.59
النتيجة العملياتية		(157 899 559.50)	(14 320 321.60)
المتوجات المالية		-	-
الأعباء المالية		16 995 345.17	17 510 076.55
النتيجة المالية		(16 995 345.17)	(17 510 076.55)
النتيجة العادية قبل الضرائب		**(174 894 904.67)**	**(31 830 398.15)**
ضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية		-	-
ضرائب مؤجلة حول النتائج العادية		(168 586.58)	(27 500.00)
مجموع منتجات الأنشطة العادية		256 453 251.03	309 769 995.58
مجموع أعباء الأنشطة العادية		431 179 569.12	341 572 893.73
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**(174 726 318.09)**	**(31 802 898.15)**
النتيجة غير العادية		-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية		**(174 726 318.09)**	**(31 802 898.15)**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

و لتسهيل الدراسة ارتأينا إعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على الميزانية المفصلة .

جدول رقم (08) : الميزانية المالية المختصرة 2014-2015

الوحدة 1000 دج

الأصول	2015	%	2014	%	Δ
القيم الثابتة	1 801 155	83%	735 890	60%	1 065 265
قيم الاستغلال	8 354	01%	6 348	01%	2 006
القيم القابلة للتحقق	265 676	12%	418 340	34%	(152 664)
القيم الجاهزة	97 481	04%	60 148	06%	37 693
المجموع	**2 172 666**	**100%**	**1 220 726**	**100%**	**951 940**
الخصوم	**2015**	**%**	**2014**	**%**	**Δ**
الأموال الخاصة	(141 808)	(06%)	(2 113 303)	(173%)	1 971 495
ديون طويلة الأجل	2 164 776	99%	2 933 492	240%	(768 716)
ديون قصيرة الأجل	149 698	07%	400 537	33%	(250 839)
المجموع	**2 172 666**	**100%**	**1 220 726**	**100%**	**951 940**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

القيم الثابتة = الأصول الثابتة

قيم الإستغلال = المخزونات

القيم القابلة للتحقق = العملاء + مدينون آخرون + ضرائب و ما شابهها + حسابات دائنة أخرى

قيم جاهزة = النقدية

أولا: التوازن المالي:

كما تطرقنا في الجانب النظري، فإن مؤشرات التوازن المالي تتمثل في رأس المال العامل FR ، إحتياجات رأس المال العامل BFR ، والخزينة TR.

الجدول رقم (09) : مؤشرات التوازن المالي

الوحدة 1000 دج

البيـــــــــــان	طريقـــــة الحســـــاب	2015	2014	Δ
رأس مال العامل الإجمالي	الأصول الجارية (ق.إستغلال+ق.ق.للتحقق+ق.جاهزة)	371 512	484 836	(113 324)
رأس مال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	221 813	84 299	137 514
إحتياجات رأس المال العامل	احتياجات الدورة – موارد الدورة (أ.جارية–ق.جاهزة)–(د.ق.أ–ت.بنكية)	124 333	24 151	100 182
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	-1 942 963	-2 849 193	906 230
رأس مال العامل الخارجي	الديون (د.قصيرة الأجل +د. طويلة الأجل)	2 314 474	3 334 029	(1 019 555)
الخزينة	رأس المال العامل- إحتياجات رأس المال العامل	97 480	60 148	37 332

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- نلاحظ أن **رأس المال العامل الإجمالي** موجب و هناك تناقص بمقدار 324 113سنة 2015 و هذا راجع إلى إنخفاض القيم القابلة للتحقق في حين نلاحظ أن إرتفاع في قيم الإستغلال والقيم الجاهزة مما يدل على أن هذا الإنخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس تطور حجم النشاط القابل للتحقق (تسديد العملاء جزء من ديونهم) .

- نلاحظ أن **رأس المال العامل الدائم** موجب خلال السنتين. هذا يعني أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، أي أنه يوجد فائض في السيولة علي المدى القصير وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل، وهو يعتبر بمثابة هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.
- نلاحظ أن **رأس المال العامل الخاص** سالبا خلال السنتين وهذا ما يؤكد عدم الإستقلالية المالية للمؤسسة حيث أنها ليست قادرة علي تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة و أنها تقوم باللجوء إلى الديون.
- من خلال الجدول نلاحظ أن **رأس المال العامل الأجنبي** في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى و هذا نتيجة تسديد المؤسسة جزء من ديونها القصيرة و طويلة الأجل ، ومنه نستنتج أن الشركة تعتمد علي الديون الطويلة الأجل لتمويل إحتياجاتها وذلك لعدم توفرها على السيولة الكافية لتوسيع نشاطها.
- نلاحظ أن **إحتياجات رأس المال العامل** موجب خلال السنتين بحيث ارتفعت بمقدار182 100 سنة 2015 وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية إحتياجات الدورة الإستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل وموارد مالية أخرى.
- نلاحظ أن **الخزينة** موجبة خلال الفترة 2014-2015 وهي في تزايد من سنة لأخرى لأن رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل و هي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن إفراط في الحذر. فرغم المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة.

ثانيا: النسب المالية:

مثلما تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هناك نسب أخرى نستطيع بها تقييم الأداء المالي للشركة هي نسب السيولة و النشاط،الربحية و المديونية، و سنوضح ذلك في الجداول الموالية:

الجدول رقم(10): النسب المالية * السيولة *

البيـــــان	2015	2014
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/الديون القصيرة الأجل	2,48	1,21
نسبة السيولة المختصرة=القيم الجاهزة+ق.التحصيل/الديون القصيرة الأجل	2,42	1,19

نسبة السيولة الجاهزة = النقديات و ما يعادلها/الديون القصيرة الأجل	0,65	0,15

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- نلاحظ أن **نسبة السيولة العامة** أكبر من الواحد، أي أن المؤسسة لديها قدرة على تسديد الديون من جهة ومن جهة أخرى لديها إمكانية الحصول على قروض أخرى ، و بالتالي يمكن القول بأن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد إستحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها، و ذلك يعني أن وضعها المالي متوازن نسبيا .
- من خلال الجدول نلاحظ أن **نسبة السيولة المختصرة** تفوق الحالة المثلى (ما بين 0.3 و 0.5) وعليه فإن هذه الوضعية تعبر على أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة.
- **نسبة السيولة الجاهزة** عرفت ارتفاعا مستمرا بمقدار 0,50 % في سنة 2015 وهذا يعني زيادة حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة، و لكنها لم تفوق الواحد،و يعني أيضا أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

الجدول رقم(11): النسب المالية * النشاط *

البيان / السنوات	2015	2014
معدل دوران إجمالي الأصول= صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.11	0.17
معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات / الأصول الثابتة	0.13	0.29
معدل دوران الأصول المتداولة= صافي المبيعات / الأصول المتداولة	0.44	0.65

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- يوضح **معدل دوران إجمالي الأصول** مدى نشاط الأصول و مقدرتها على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة نلاحظ من جدول تطور نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات الدوران صغيرة و في إنخفاض حيث تبين إيراد كل دينار من الأصول، فنجد أنها حققت في سنة 2014 نسبة دوران تقدر بـ 0,17 أي

على كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر بـ 0,17 و في سنة 2015 انخفضت نسبة الدوران إلى 0,11 أي على كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر 0,11 و يرجع سبب الإنخفاض إلى زيادة أصول المؤسسة لشرائها وسائل نقل جديدة.

- يوضح **معدل دوران الأصول الثابتة** مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الإستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة تغير بحيث حققت خلال سنة2014 معدل دوران قدره 0,29 . و انخفض هذا المعدل في سنة 2015 ليصير 0,13 . و يرجع سبب ذلك إلى نمو القيم الثابتة للمؤسسة .
- نلاحظ من الجدول أن **معدل دوران الأصول المتداولة** لكلا السنتين كان في تذبذب، فنلاحظ أن في سنة2014 حققت المؤسسة معدل دوران قدر بـ 0,65 . أي كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة تحقق عليه ايراد يقدر بـ 0,65 كما نلاحظ أنه في سنة 2015 انخفض المعدل ليصبح 0,44 .

الجدول رقم(12): النسب المالية * المديونية *

البيـــــــان / السنـــــــوات	2015	2014
إجمالي الديون إلى الأصول = إجمالي الديون ÷ مجموع الأصول	1.06	2.73
نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل = الديون طويلة المدى ÷ رأس المال العامل	9.75	34.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- **إجمالي الديون إلى الأصول** نلاحظ أن النسبة مرتفعة وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها التزامات أكبر من أصولها بنسبة 2.73 مرة في سنة 2014 ، ثم انخفضت إلى 1.06 مرة في سنة 2015، بمعنى أنها تغطي أصولها بمجموع إلتزاماتها.

- **نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل** نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة مرتفعة جدا في سنة 2014 حيث قدرت بـ 34.79 مرة، ثم تراجعت إلى 9.75 مرة في سنة 2015 . وهذه النسبة تدل على أن المؤسسة لا يمكنها تغطية الديون طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل .

الجدول رقم(13): النسب المالية * الربحية *

البيـــــان / السنـــــوات	2015	2014
نسبة هامش الربح الإجمالي =النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي	-0.72	-0.14
نسبة هامش الربح الصافي =النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي	-0.72	-0.14

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- نسبة هامش الربح الإجمالي سالبة في كلا السنتين حيث قدرت بـ14% في سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 72% في سنة 2015.
- نسبة هامش الربح الصافي سالبة في كلا السنتين حيث قدرت بـ14% في سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 72% في سنة 2015.
- تدل هذه النسب على عدم قدرة المؤسسة تحقيق الأرباح و عجزها المالي و إرتفاع تكاليفها .

ملاحظة:

- سوف نوضح في المبحث الأخير أسباب الخسارة و النتيجة السالبة التي تتحملها المؤسسة و طرق تحسين هذا الوضع المالي .

المطلب الثالث : نتائج الدراسة بالمديرية العامة لنقل المسافرين EPE/TVE

عند زيارتنا للمدقق الداخلي و إجراء جميع المقابلات من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لمحاولة تطبيق الجانب النظري على الجانب التطبيقي ،كان تقييمنا لعمل المدقق كالتالي :

الإيجابيات :

- المديرية العامة لها مديرية للتدقيق الداخلي في رأس هرم الهيكل التنظيمي تحت الرئيس المدير العام.
- يترأس مصلحة التدقيق الداخلي شخص يتميز بالاستقلالية عن باقي المصالح .
- يقوم المدقق بالزيارات الميدانية للوحدات مرة أو مرتين في السنة ، ليطلع على ما يحدث بها .
- يقوم المدقق بإعداد التقارير اللازمة و إبداء رأيه الفني المحايد حولها ، حيث يحتفظ بنسخة لديه ، و يقدم نسخة للمدير العام و أخرى لمجلس الإدارة بالجزائر العاصمة .
- نتائج المؤشرات المالية للمديرية في سنة 2015، تدل على تحسن نشاط و أداء المؤسسة مقارنة بسنة 2014، رغم حجم الديون الملقاة على عاتق المؤسسة ، فحجم الاستثمارات الكبيرة 50 حافلة جديدة بقيمة تفوق 120 مليار سنتيم ، أثرت على أداء المؤسسة المالي و مؤشراته سلبيا .
- بعد إجراء مقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة و دراستنا بها ، يمكننا القول بأن المؤسسة يمكنها تحقيق نتائج إيجابية و أرباح كبيرة في السنوات المقبلة ، لأن المؤسسة تلقت دعما جديدا و هي في بداية نشاطها .

السلبيات :

- يتبع المدقق الداخلي التدقيق التقليدي ، الذي يعتمد على تدقيق العمليات .
- أثناء قيام المدقق بالزيارات الميدانية للوحدات الثلاث، لا يطلع على جميع ما يحدث نظرا لضيق الوقت المعطى له .
- نقص عدد الأشخاص المساعدين للمدقق الداخلي .
- لا يهتم المدقق الداخلي بتدقيق المؤشرات المالية للمؤسسة .
- تقارير المدقق الداخلي تهتم أكثر بالحافلات و الحوادث التي تتعرض لها ، نسبة لطبيعة نشاط المؤسسة .

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة EPE/TVE

تعتبر المؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين من أكبر مؤسسات النقل في الجزائر ، لذلك تحاول الحفاظ على ممتلكاتها ببذل جهود كبيرة ، و بعد عرض واقع التدقيق المحاسبي تبين أن المدقق لا يقوم بتدقيق المؤشرات المالية ، و لا يبدي رأيه حول الأداء المالي للمؤسسة ، لذلك حاولنا القيام بعملية التدقيق المحاسبي للمؤشرات كمساهمة لوضع بعض التوصيات و الإقتراحات التي نعتقد بأنها تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول : تدقيق الميزانية المالية

أولا : عند تدقيق الميزانية المالية للمؤسسة اتبعنا الخطوات اللازمة لجانب الأصول و المتمثلة في :

- إعادة الإحتساب بالأرقام من أجل التحقق من صحة الأصول الثابتة ، و ذلك بمطابقة المجاميع و الحسابات الرئيسية و عمليات الترصيد بدفتر الأستاذ .
- التحقق من الملكية و التقييم .
- التحقق من الوجود الحقيقي للأصول .
- الفحص المستندي .
- الإجراءات التحليلية : مطابقة نتائج أرصدة و حسابات السنة الحالية مع السنة السابقة.

1–الأصول الثابتة:

الوحدة 1000 دج

الأصول	2015	%	2014	%
القيم الثابتة	1 801 155	83%	735 890	60%
المجموع	2 172 666	100%	1 220 726	100%

- الملاحظ أن الفرق بين النسب أعلاه كبيرة جدا ، ففي سنة 2014 كانت تمثل الأصول الثابتة 60% من مجموع الأصول ، و سرعان ما إرتفعت إلى 83% في سنة 2015 ، و يعود سبب ذلك إلى إقتناء المؤسسة لتثبيتات عينية أخرى (50حافلة من نوع إيفيكو و فونهول) ، أي إعادة تجديد حظيرة المؤسسة .
- و يتم التحقق من القيم الثابتة بالجرد الفعلي للإستثمارات، أوراق الملكية ، مراقبة و متابعة جداول الإهتلاكات.

2– قيم الإستغلال

الوحدة 1000 دج

الأصول	2015	%	2014	%
قيم الإستغلال	8 354	01%	6 348	01%
المجموع	2 172 666	100%	1 220 726	100%

- يتمثل مخزون المؤسسة في قطع غيار الحافلات و السيارات و الشاحنات حيث هناك مخزون ميت و مخزون حي ، فنلاحظ أن نسبة المخزون لا تتعدى 01% في السنتين، مع ارتفاع في سنة 2015 و ذلك لقطع غيار الحافلات الجديدة ، حيث تمت مقارنة الموجودات بالدفاتر مع الموجودات بالمخازن (الجرد الفعلي) ، و تجدر الإشارة إلى ضرورة التخلص من المخزون الميت في أقرب وقت بإعادة بيعه و الاستفادة من أمواله .

3–القيم القابلة للتحقق

الوحدة 1000 دج

الأصول	2015	%	2014	%
القيم القابلة للتحقق	265 676	12%	418 340	34%
المجموع	2 172 666	100%	1 220 726	100%

- أما بالنسبة للقيم القابلة للتحقق فكانت الخطوات كالتالي:

– القيام بعملية الجرد مع المحاسب .

- التأكد من الزبائن .
- تدقيق الزبائن المشكوك فيهم و الديون المعدومة .

- فالملاحظ أن نسبة القيم القابلة للتحقق إنخفضت بالنصف تقريبا في سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة و يعود سبب ذلك إلى إعتماد المؤسسة على سياسة تحصيل الأموال التي هي في حوزة العملاء بأكبر قدر ممكن لرفع رقم الأعمال.

4–القيم الجاهزة

الوحدة 1000 دج

الأصول	2015	%	2014	%
القيم الجاهزة	97 481	04%	60 148	06%
المجموع	2 172 666	100%	1 220 726	100%

* تم تدقيق القيم الجاهزة بالإعتماد على الكشوف البنكية و التأكد من جداول المقاربات البنكية السنوية، و كذا الرجوع إلى دفتر النقدية و مقارنتها مع المجاميع ، بالإضافة إلى التأكد من مصاريف الدورة و كذا المصاريف البنكية عن كل شهر .

* فالملاحظ أنه إنخفضت نسبة القيم الجاهزة بالنسبة لمجموع الأصول في سنة 2015 إلى 04% مقارنة بالسنة السابقة ، و يعود السبب الرئيس إلى زيادة حجم إستثمارات المؤسسة و توسع نشاطها و إستثمار أموالها و عدم تجمدها في الخزينة .

ثانيـا:

عند الإنتهاء من تدقيق الأصول تم تدقيق جانب الخصوم ، حيث تم الرجوع إلى السجلات و دفتر الأستاذ و اليومية لتدقيق قيود زيادة الأموال الدائمة ، و التأكد من المبالغ الموجودة بالميزانية .

5–الأموال الخاصة و الديون طويلة و قصيرة الأجل

الوحدة 1000 دج

الخصوم	2014	%	2015	%
الأموال الخاصة	(2 113 303)	(173%)	(141 808)	(06%)
ديون طويلة الأجل	2 933 492	240%	2 164 776	99%
ديون قصيرة الأجل	400 537	33%	149 698	07%
المجموع	**1 220 726**	**100%**	**2 172 666**	**100%**

- نلاحظ إرتفاع في **الأموال الخاصة** و يعود سبب ذلك إلى زيادة في رأس المال الغير مستعان به حيث تم تدقيق الأموال الخاصة كما يلي :
  - التحقق من قيم رأس المال الظاهرة في ميزانية الشركة من خلال الإفصاح المحاسبي السليم لعنصر رأس المال .
  - التحقق من أن عمليات الزيادة في رأس المال قد تمت بعد إتخاذ الإجراءات الإدارية و القانونية اللازمة .
  - الإطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة الغير عادية و على محاضر مجلس الإدارة بهدف التعرف على القرارات التي صدرت عنهما .
- نلاحظ انخفاض في **قيمة الديون طويلة الأجل** من سنة 2014 إلى سنة 2015 و هذا راجع لتسديد المؤسسة جزء من قرضها التي تحصلت عليه ، حيث تم تم تدقيقها كما يلي :
  - التأكد من أن النظام الأساسي للشركة لا يمنع الإقتراض .
  - الإطلاع على قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عقد القرض .

- إظهار القرض و سعر فائدته و تاريخ سداده و ضمانه (عقد مدعم دون فوائد) .

- نلاحظ انخفاض في **قيمة الديون قصيرة الأجل** من سنة 2014 إلى سنة 2015 و هذا راجع لسياسة المؤسسة الجديدة التي تعتمد على تقليص النفقات و تسديد الديون و محاولة تحقيق الأرباح حيث تم تدقيق الديون قصيرة الأجل وفقا لما يلي :
  - طلب الكشوف الخاصة بأسماء الحسابات الشخصية للموردين.
  - مطابقة الكشوف مع دفتر أستاذ الموردين ، و حساب إجمالي الموردين، و دفتر أستاذ المشتريات .
  - التأكد من أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات قد أدخلت إلى المخازن .

المطلب الثاني : تدقيق المؤشرات المالية

بعد تدقيق عناصر الميزانية المالية المختصرة قمنا بتدقيق معطيات الأداء المالي (المؤشرات المالية) و شملت رأس المال العامل FR ، إحتياجات رأس المال العامل BFR ، والخزينة TR. بالإضافة إلى بعض النسب المالية (السيولة ، الربحية).

أولا : تدقيق مؤشرات التوازن المالي

الوحدة 1000دج

البيان	طريقة الحساب	2015	2014
رأس مال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	**221 813**	**84 299**
إحتياجات رأس المال العامل	إحتياجات الدورة – موارد الدورة (أ.جارية–ق.جاهزة)–(د.ق.أ–ت.بنكية)	**124 333**	**24 151**
الخزينة	رأس المال العامل– إحتياجات رأس المال العامل	**97 480**	**60 148**

- يمثل الجدول رأس مال العامل الدائم ، إحتياجات رأس المال العامل و الخزينة . في الفترة 2014-2015 ، حيث لم يقيم من طرف المدقق الداخلي طيلة المدة لعدم إعتماده على هاته المؤشرات ، مما أدى إلى تذبذب و عدم انتظام هذه القيم و عدم وجود توازن مالي .

- نستخلص من خلال النتائج المتوصل إليها باستخدام بعض مؤشرات التوازن المالي، فإن الأداء المالي للمؤسسة في حالة حرجة نسبيا و لكنه عرف تحسنا ملحوظا في سنة 2015 نظرا لتحقيق نتيجة سلبية مرتفعة بسبب التكاليف الضخمة للمؤسسة إلا أن مؤشرات رأس المال العامل الدائم و إحتياجات رأس المال العامل و الخزينة تبعث بالارتياح لنشاط المؤسسة المالي مستقبلا ، و قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل و إمتلاكها لهامش أمان مريح ، و توفر المبالغ الكافية في الخزينة .

ثانيا : تدقيق نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2015	2014
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/الديون القصيرة الأجل	2,48	1,21

- نلاحظ أن المؤسسة تحقق **سيولة عامة** مرتفعة في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 أي ما يقارب الضعف ، حيث الإرتفاع الكبير لا يترجم سيولة جيدة فقد يكون ناتج عن تضخم بند الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة ، غير أن التدقيق المحاسبي يوفر لها سيولة أكبر عند إتباع التوصيات والاقتراحات .
- فلو أخذنا مخزون 2015 الذي قدر بـ 8 354 042.50 دج ، تظهر أن القيمة كبيرة لأن معظم المخزون يعتبر مخزون ميت (قطع غيار حافلات قديمة النوع غير مستعملة) ، فلو تم التخلص منها و إخراجها من المخازن و إعادة بيعها ، لكان أفضل للمؤسسة . كما أن الفواتير المعدة للزبائن توجد بها أخطاء في العمليات ، فلو تم تصحيحها لكان أفضل للمؤسسة .

الجدول رقم (14) : تدقيق نسبة السيولة العامة الوحدة1000دج

البيـــــــــــــــــان	نسبة السيولة القديمة	نسبة السيولة الجديدة
المخزونات	8 354	6 120
القيم قابلة للتحقق (زبائن)	265 676	205 676
النقدية	97 481	97 481
مجموع الأصول الجارية	371 511	309 277
الديون قصيرة الأجل	149 698	149 698
نسبة السيولة العامة الجديدة	**2.48**	**2.06**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- و هنا يظهر دور التدقيق المحاسبي في تحسين السيولة العامة ، حيث كانت 2.48 و أصبحت 2.06 في سنة 2015 ، حيث أصبحت قريبة من مجال الحالة المثلى مابين 1 و 2 .

ثالثا : تدقيق نسبة هامش الربح الإجمالي

- من خلال الجدول رقم 13 يمكننا استخراج نسبة هامش الربح الإجمالي و التي قدرت بـ (72%) في سنة 2015 و التي تم حسابها بالعلاقة التالية : **نسبة هامش الربح الإجمالي=الربح الإجمالي÷ رقم الأعمال الصافي** .
- حيث نلاحظ أن المؤسسة لا تحقق هامش ربح إيجابي و ذلك راجع لعدة أسباب منها:
  - إن المؤسسة في بداية نشاطها بعد حصولها على قرض طويل المدى ، في سنة 2014.
  - معظم الحافلات الجديدة لم تبدأ عملها في سنة 2015 و تم حساب الإهتلاكات الخاصة بها.
  - الإتفاقية الجماعية الجديدة حيث تم رفع أجور المستخدمين في سنة 2015 .
  - الإرتفاع في أسعار الوقود و الزيوت و قطع الغيار في سنة 2015 .
  - الأشغال الجارية على مستوى الوحدات الثلاث حيث تم إعادة ترميمها .

- عدم الإستفادة من رأس المال المستعان به حيث قدر بمبلغ كبير 6.105.859.354.71 دج.

- رغم كل هذه الأسباب فلو تم إتباع بعض من اقتراحات التدقيق كالإستعانة برأس المال الغير مستعان به و إعادة إستثماره ، و كذا تسديد جزء من الديون الطويلة الأجل ، و ترشيد مختلف الإستهلاكات (وقود–زيوت–قطع غيار)، بالإضافة إلى رفع رقم الأعمال و ذلك بفتح الخطوط الوطنية للحافلات التي لم تبدأ العمل بعد ، لكانت النتيجة أفضل مما عليه حاليا. و سوف نقدم مثالا لسنة 2015حول نسبة هامش الربح الإجمالي الجديدة بعد عملية التدقيق المحاسبي.

الجدول رقم (15) :تدقيق نسبة هامش الربح الإجمالي

البيـــــــان	نسبة هامش الربح القديمة	النسبـــــــة	نسبة هامش الربح الجديدة	النسبـــــــة
رقم الأعمال	241 782 265.15	100%	255 125 000.00	100%
- إستهلاكات ح/61+ح/62	126 113 169.34	+52%	110 050 000.00	+43%
القيمة المضافة	116 188 032.63	48%	145 075 000.00	57%
-مصاريف العمال	161 392 587.73	66%	161 392 587.73	63%
-الضرائب و الرسوم	6 148 779.74	02%	6 148 779.74	02%
فائض إجمالي الاستغلال	-51 353 334.84	(21%)	-22 466 367.47	(08%)
+نواتج مختلفة	13 796 752.79	06%	13 796 752.79	05%
+تحويل تكاليف الإستغلال	355 296.27	01%	355 296.27	01%
-تكاليف مالية	16 995 345.17	08%	16 995 345.17	06%
-تكاليف مختلفة	3 797 061.99	02%	3 797 061.99	01%
-مخصصات المؤونات	116 901 211.73	48%	60 901 000.00	23%
النتيجة الإجمالية	-174 894 904.67	(72%)	-90 007 725.57	(32%)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- و منه نستنتج أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحقيق الربح الإجمالي أحسن مما عليه لو استعانت به .

المطلب الثالث: تحليل و تفسير نتائج الدراسة

بعد القيام بعملية التدقيق المحاسبي لبعض مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة العمومية الإقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد EPE/TVE، و ذلك بهدف دراسة مدى تأثير التدقيق المحاسبي على الأداء المالي و كيفية تحسينه ، استنتجنا من ملاحظات و خبرة المدقق و من تحليل نشاط المؤسسة رغم إنعدام مؤشرات الأداء المالي بالمؤسسة و عدم إعتماد المدقق عليها، إرتأينا بعض الإقتراحات بعد هذه الدراسة الميدانية كانت كما يلي :

- بالنسبة **للتوازن المالي** للمؤسسة و من المعطيات السابقة فإن رأس المال العامل ارتفع من سنة 2014 إلى سنة 2015 و هذا يدل على تحسن أداء المؤسسة المالي و قدرتها على المحافظة على التوازن المالي ، إلا أنها لو كانت تطبق التدقيق المحاسبي في كل الجوانب غير التدقيق التقليدي لحققت توازن أكبر و كانت الإقتراحات كالآتي:
  - الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال ، تكوين احتياطات ...) .
  - التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع (الحافلات القديمة) .
  - محاولة تحقيق الأرباح .
  - التخفيض من مخصصات إهتلاكات الأصول الثابتة .
- و بالنسبة **للخزينة** فنلاحظ أنها سجلت إرتفاعا من سنة 2014 إلى سنة 2015 و هذا يعود إلى سياسة المؤسسة الذي يعتمد على تحصيل الأموال من العملاء .
- أما بالنسبة **للسيولة العامة** للوحدة فنقترح لتحسينها ما يلي:
  - التخلص من المخزون الميت في أقرب وقت .
  - إعادة تصحيح الفواتير المرسلة للعملاء .
  - تسديد الديون قصيرة الأجل في فترة إستحقاقها .
- و أخيرا بالنسبة **لهامش الربح الإجمالي** و الذي يعتبر سالبا أي خسارة للمؤسسة فنقترح التوصيات التالية:
  - إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة من أراضي و مباني و ذلك بالإستعانة بخبراء .
  - التحكم أكثر في التكاليف و محاولة ترشيدها .
  - العمل على تسديد الديون في أجلها المحدد .
  - رفع رقم الأعمال .

- التخفيض في المخصصات و الإهتلاكات .

و من خلال الدراسة بالمؤسسة توصلنا إلى أن التدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير و فعال في تحسين الأداء المالي ، حيث يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة ، و ذلك بالإعتماد على المؤشرات المالية التي تعتبر الصورة الواضحة عن الوضع المالي لديها ، و يتجلى دور التدقيق المحاسبي في تصحيح العمليات و مراقبتها حيث يجنب المؤسسة السرقة و الغش و التلاعب و كذا الأخطاء غير المقصودة ، بالإضافة إلى توجيه جهود العمال نحو تحقيق أهداف هذه الأخيرة ، و كل هذا يصب في مصلحة الأداء المالي للمؤسسة ووضعها في السوق بشكل عام .

و الشكل الموالي يوضح دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي :

الشكل رقم (11) : دور االتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

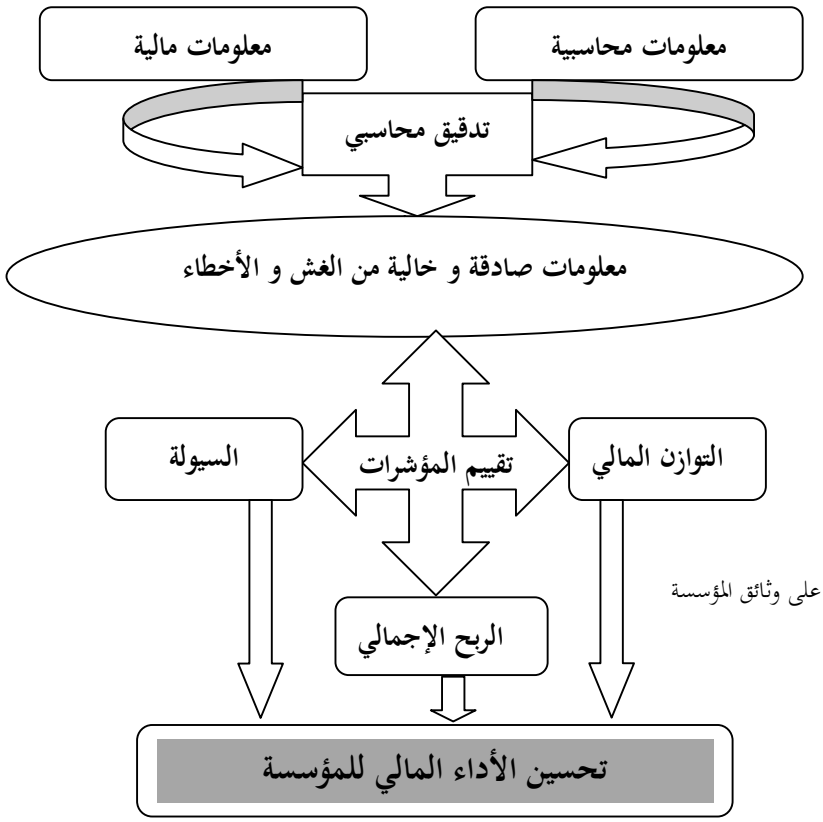

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

الخاتـمة:

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها و تشعبها ، و ذلك حفاظا على بقائها و استمرارها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة الإعتماد على التدقيق المحاسبي من أجل حماية حقوق و موجودات هذه المؤسسات من شتى أنواع التلاعب و الإهمال و الغش و التزوير ، حيث تضمن سير عملياتها بشكل جيد ، و كذا سلامة العمليات المحاسبية و الوثائق المالية .

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة، توصلنا للنتائج الخاصة بإختبار الفرضيات ونتائج عامة، مع مجموعة من الإقتراحات .

فيما يخص اختبار الفرضيات، فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** و المتمثلة في توقف نجاح التدقيق علي إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه لعملية التدقيق .
- أما بالنسبة **للفرضية الثانية** التي تنص على إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية و المالية بغية إبداء رأيه الفني بشأنها، فهذه المنهجية تبيّن المراحل المتعلقة بالجانب التنفيذي للتدقيق، بحيث يتطلب هذا العمل وجود خطة محكمة و حصول المدقق على الأدلة و القرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية و المحاسبية و الإجراءات المتبعة من طرف المؤسسة وإعداد تقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية التدقيق .
- تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة نتائج ما حققته وما ضيعته من فرص من سنة لأخرى، وإعطاء خطط كفيلة بتحدي المستقبل، وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة** : تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل.
- و أخير **الفرضية الرابعة** ، تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق إقتراحات و توصيات و قرارات عملية التدقيق المحاسبي ، فبعد الدراسة استنتجنا أن إتباع توصيات و نصائح و قرارات المدقق يؤثر بشكل ايجابي في تحسين نوعية المعلومات و البيانات المحاسبية و المالية، و بالتالي التقليل من فرص الغش و التزوير و الأخطاء المرتكبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي .
- المؤسسة محل الدراسة لها نظام تدقيق محاسبي تقليدي و غير مستغل بأكمل وجه.
- المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضعف الذي يشهده.

التوصيات :

- دعم و تنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة مثل : زيادة عدد الموظفين .

- ❖ الإهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي.
- ❖ فتح خطوط نقل برية جديدة لكافة الحافلات الجديدة التي لم تبدأ نشاطها بعد .
- ❖ إعادة النظر في الإتفاقية المبرمة مع الناحية العسكرية الرابعة و الخامسة للجيش الوطني الشعبي ، و ذلك برفع تسعيرة الكراء لأفراد هذه الأخيرة ، بسبب الزيادة في الأسعار (وقود ، قطع غيار ....) على المستوى الوطني .
- ❖ مراقبة الحافلات على الخطوط الوطنية لتجنب السرقة و الغش .
- ❖ تشجيع روح العمل الجماعية و التنسيق بين الوحدات الثلاث .
- ❖ تحسين نوعية الخدمات لجلب أكبر عدد من المسافرين .

الملحق رقم (01)

الملحق رقم (02)

الملحق رقم (03)

الملحق رقم (04)

قائمة المراجع

الكتـــب

1. محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
2. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2007 .
3. محمد مصطفى سليمان ، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2014 .
4. عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، شريفة علي حسن ، أسس المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 .
5. رزق أبو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2015 .
6. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006 .
7. خالد أمين عبد الله ، تدقيق الحسابات ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2014 .
8. حسين القاضي ، حسين دحدوح ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية ، دار الوراق للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى، 1999 .
9. أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
10. محمد السيد سرايا ، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 .
11. محمد بوتين ، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
12. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 .
13. رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ، عمر محمد زريقات ، علم تدقيق الحسابات النظري ، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ، 2011 .

14.خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، 2009 .

15.فلاح حسن عداي الحسني ، الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000 .

16.محمد محمود الخطيب،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009 .

17.السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2000 .

18.مليكة زغيب،ميلود بوشنقير،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.

19.إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، منير شاكر محمد ، التحليل المالي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2005 .

20.خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2000 .

21.محمد محمود يوسف ، البعد الإسترتيجي لتقييم الأداء المتوازن ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2005.

22.شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو الجزائر ، 2008 .

الرسائل الجامعية

1. عزوز ميلود ، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2006 .

2. بوسنة حمزة ، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012 .

3. محمد أمين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 .

4. حولي محمد ، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2009 .

5. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة ، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2014 .

6. غوالي محمد بشير ، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الجزائر ، 2004 .

7. عيادي محمد لمين ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الجزائر ، 2008 .

8. بوبكر عميروش ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر و تحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011 .

9. شريفي عمر ، التنظيم المهني للمراجعة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة سطيف 1 ، 2012 .

10. وهيبة ديجي ، دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

11. عريف عبد الرزاق ، أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007 .

12. حفصي رشيد ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة ورقلة ، 2011 .

13. شباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008 .

14.عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2002 .

15.بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية ، في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

16. بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، غير منشورة ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2009 .

مجلات علمية

1. مجلة الباحث ، دورية علمية محكمة ، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد الأول 2002 .

2. مجلة الباحث ، دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد السابع ، 2010 .

3. عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم ، مجلة العلوم الإنسانية العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010 .

الكتب الإلكترونية

1. عصام الدين محمد متولي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، جامعة العلوم و التكنولوجيا ، صنعاء ، اليمن ، الطبعة الثانية ، 2013 .

الكتب باللغة الفرنسية

1. Dictionnaire larousse ,1988